



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: محاسبة وجبائية

من إعداد الطالبين: - ديبش ليلي
- دبة فاطمة

بغنوان:

دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة كوندور إلكترونيكس)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ مساعد "أ"	براهيمي السعيد
مشرفا	أستاذ محاضر "ب"	مريخي عبد الرزاق
مناقشا	أستاذ محاضر "أ"	لعكيكة ياسين

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

الإهداء

إلى من قال فيهم عز وجل: "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغير "

إلى من أطفأ سنين عمره شموعا ليضيء دنياي ويعيد لي طريق النجاح ويعينني في مسيرتي الدراسية أبي
أدام الله عليه الصحة والعافية

إلى التي أنجبتني وربتني وحثتني على العلم والعمل رمز التضحية ونبع الحنان إلى نور عيني أُمي الغالية
أطال الله في عمرها

إلى أميرات قلبي أخوات الكل باسمها: مريم، هاجر، إكرام

إلى كل من علمني حرفا إلى من ساهم في إنجاز هذا العمل إلى قسم محاسب وجبابة إلى كل من يتصفح
مذكرتي بعدي إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وأقول لكم أحبكم في الله وشكرا لكم.

ليلي

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسولنا الكريم

إلى من كانت الداعمة الأولى لتحقيق طموحي إلى من كانت ملجأ يدي اليمنى في هذه المرحلة...
إلى من أبصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي.... إلى القلب الحنون إلى من كانت دعواتها تحيطني

أمي الحبيبة

إلى النور الذي أضاء دربي، إلى العزيز الذي حملت إسمه فخرا، إلى معلمي الأول الرجل الذي سعى طوال
حياته لنكون الأفضل

أبي الغالي

إلى إخوتي الذين كانوا لي عوناً وسنداً

إلى كل من حثني على طلب العلم، ووقف لجانبي في رحلتي العلمية

وأخص بالذكر المشرف دكتور "مريخي عبد الرزاق"

أهدي هذه المذكرة تعبيراً عن امتناني وتقديري

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

– سورة المجادلة، الآية

فاطمة

شكر وعرفان

بعد حمد الله تبارك وتعالى، الذي وفقنا لإتمام هذا العمل نتقدم بالشكر والإمتنان للأستاذ مريخي

عبد الرزاق على قبوله الإشراف على البحث، وعلى ما قدمه من توجيهات قيمة على مستوى

المنهجية والمضمون، وجميل صبره علينا.

كما نتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين تابعونا خلال المشوار الدراسي لتخصص محاسبة وجباية.

وكل من قدم لنا يد المساعدة خاصة موظفي وإطارات شركة كوندور إلكترونيكس لولاية برج بوعرييج.

كما لا ننسى كل من شجعنا خاصة المحاسب وليد بن شينا على ما قدمه لنا من توجيهات

وتحفيزات بالكلمة الطيبة إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التسيير الجبائي في ترشيد قرارات التمويل داخل المؤسسات الاقتصادية، من خلال التركيز على دراسة حالة شركة كوندور إلكترونيكس. تناولت الدراسة مساهمة التسيير الجبائي في دعم القرارات المالية، لاسيما في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الأعباء الضريبية، بما يساعد على تحقيق توازن مالي وتوجيه التمويل نحو المشاريع والاستثمارات، اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، من خلال تحليل الوثائق المالية والضريبية الخاصة بالشركة. وأظهرت النتائج أن التسيير الجبائي يشكل أداة فعالة في تحسين القرارات التمويلية عبر تخفيض العبء الضريبي، مما ينعكس إيجاباً على قدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها.

كما تبين أن استغلال المزايا الجبائية المرتبطة بالتمويل بالدين يُساهم في تقليص التكلفة الجبائية الإجمالية، بفضل إمكانية خصم الفوائد من الوعاء الضريبي، ما يوفر موارد إضافية يمكن استثمارها في التوسع والنمو. وأكدت الدراسة أن تبني استراتيجيات جبائية مدروسة يُسهم في تحقيق توازن أفضل بين التكاليف والعوائد داخل المؤسسة، وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بأهمية تفعيل آليات التسيير الجبائي داخل المؤسسات الاقتصادية، واعتماد سياسات ضريبية فعالة من شأنها تحسين الأداء المالي وتوجيه التمويل نحو الاستخدام الأمثل.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، قرارات التمويل، العبء الضريبي، هيكل رأس

المال، التمويل بالدين، الأداء المالي، المؤسسات الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of tax management in rationalizing financing decisions within economic institutions, with a focus on a case study of Condor Electronics. The research explores how tax management contributes to supporting financial decisions, particularly in enhancing the efficiency of resource use and reducing tax burdens, thereby helping to achieve financial balance and direct funding toward projects and investments. The study adopts an analytical approach that combines both theoretical and practical aspects, through the analysis of the company's financial and tax documents. The results showed that tax management serves as an effective tool for improving financing decisions by reducing tax burdens, which positively impacts the company's ability to fund its activities. It was also found that taking advantage of tax benefits related

to debt financing contributes to lowering overall tax costs, as interest expenses can be deducted from the taxable base. This allows the company to free up additional resources that can be reinvested in expansion and growth. The study confirms that adopting well-planned tax strategies helps achieve a better balance between costs and returns within the institution. Based on these findings, the study recommends strengthening tax management mechanisms in economic institutions and adopting effective tax policies that improve financial performance and direct financing toward optimal use.

Keywords:

Tax Management, Financing Decisions, Tax Burden, Capital Structure, Debt Financing, Financial Performance, Economic Institutions.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
–	الإهداء
–	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
VI	قائمة الاختصارات
أ-ج	مقدمة
01	الفصل الأول: أهمية التسيير الجبائي في ترشيد قرار تمويل المؤسسة الاقتصادية
03	المبحث الأول: التسيير الجبائي وقرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية
13	المبحث الثاني: دور التسيير الجبائي في قرار التمويل
20	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
24	الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول أهمية التسيير الجبائي في ترشيد قرار التمويل لشركة كوندور إلكترونيكس
26	المبحث الأول: تقديم شركة كوندور إلكترونيكس
29	المبحث الثاني: مكانة التسيير الجبائي في شركة كوندور إلكترونيكس
32	المبحث الثالث: تحليل أهمية التسيير الجبائي على قرار التمويل لشركة كوندور إلكترونيكس
48	الخاتمة
54	قائمة المراجع
57	الملاحق
59	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	معدلات الديون لشركة كوندور إلكترونيكس	01
35	التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال	02
38	تكلفة الاستدانة بعد الضريبة لشركة كوندور إلكترونيكس	03
39	معدل الضريبة الفعلي ETR	04
41	القيمة الحالية للوفر الضريبي لشركة كوندور إلكترونيكس	05
43	الوفورات الضريبية البديلة لشركة كوندور إلكترونيكس	06

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	أثر الوفر الضريبي على القيمة السوقية للمؤسسة	01
27	الهيكل التنظيمي لشركة كوندور إلكترونيكس	02
28	الهيكل التنظيمي للإدارة المالية والمحاسبة	03
29	الهيكل التنظيمي لمصلحة الجباية	04
32	معدلات الديون لمؤسسة كوندور إلكترونيكس	05
33	تكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال	06
36	تكلفة الاستدانة بعد الضريبة لمؤسسة كوندور إلكترونيكس	07
38	تغير معدل الضريبة الفعلي لشركة كوندور إلكترونيكس	08
40	القيمة الحالية للوفر الضريبي لشركة كوندور	09
42	معدل الوفورات الضريبية البديلة لمؤسسة كوندور إلكترونيكس	10

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
57	البطاقة الفنية لشركة كوندور	01
58	وثائق خاصة بشركة كوندور لعام 2019	02
59	وثائق خاصة بشركة كوندور لعام 2020	03
60	وثائق خاصة بشركة كوندور لعام 2021	04
61	وثائق خاصة بشركة كوندور لعام 2022	05
62	وثائق خاصة بشركة كوندور لعام 2023	06

قائمة الاختصارات

الرمز	شرح باللغة العربية	شرح باللغة الأجنبية (الإنجليزية)
ETR	معدل الضريبة الفعلي	Effective Tax Rate
WACC	تكلفة المرجحة للراس المال	Weighted Average Cost of Capital
TDT	معدل الديون الاجمالية	Total Debt Ratio
TDLMT	معدل الديون الطويلة والمتوسطة الاجمالية	Total Long and Medium-Term Debt Ratio
TDST	معدل الديون القصيرة الاجمالية	Total Short-Term Debt Ratio
RN	النتيجة الصافية	Net Result
CF	فوائد ومصاريف مالية	Cash Flows
ED	أموال الخاصة والديون	Debt & Equity
CD/RD	تكلفة الديون	Cost of Debt/Return on Debt
CE/RE	تكلفة الاموال الخاصة	Cost of Equity
D	قيمة الديون	Debt Value
E	قيمة الاموال الخاصة	Equity Value

مقدمة

في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة وتعدّد بيئة الأعمال، أصبحت المؤسسات الاقتصادية تواجه تحديات كبيرة في اتخاذ قراراتها التمويلية، والتي تُعد من بين أهم القرارات المالية المرتبطة بمختلف جوانب نشاط المؤسسة. ومن أبرز هذه التحديات السعي إلى التوفيق بين تحقيق الأهداف المالية وضمان الموارد المالية الكافية، وهو ما يدفع المؤسسات إلى تبني أدوات وأساليب تسييرية فعالة، تُمكنها من التحكم الأفضل في عملياتها المالية، وخاصة منها المرتبطة بقرار التمويل.

يُعد التسيير الجبائي من بين الأدوات المعتمدة التي يمكن للمؤسسة الاقتصادية الاستفادة منها من خلال ما يوفره من تنظيم للمعاملات المالية في إطار ما تسمح به النصوص القانونية الجبائية. فاعتماد التخطيط الجبائي السليم يُساهم في تحسين التوازن المالي وضبط التكاليف، مما يسمح باستعمال الموارد المتاحة بطريقة أكثر فعالية، وبما يعزز من قدرة المؤسسة على بناء اختيارات تمويلية مدروسة.

إن قرار التمويل يُعتبر من أبرز القرارات التي تعتمد عليها المؤسسة في تحديد كيفية الحصول على الأموال سواء من مصادر داخلية أو خارجية، بهدف تغطية احتياجاتها وضمان استمراريّتها. ويكتسي هذا القرار أهمية متزايدة في ظل الديناميكية المتسارعة التي يعرفها النظام المالي، وتعدد البدائل التمويلية المطروحة أمام المؤسسات. وانطلاقاً من ذلك، يندرج موضوع هذا البحث في إطار دراسة التسيير الجبائي كآلية يمكن أن تساهم في تحسين تدبير قرار التمويل داخل المؤسسات الاقتصادية، من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية الأساسية التي تؤسس لهذا الدور وتُبرز مختلف أبعاده وآلياته.

✚ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت المشكلة المدروسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يساهم التسيير الجبائي في ترشيد قرار التمويل لشركة كوندور إلكترونيكس؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتسيير الجبائي، وما علاقته بالقرار المالي والتمويلي داخل المؤسسة؟
- كيف تؤثر الخيارات الجبائية على هيكل التمويل في المؤسسات الاقتصادية؟
- ما مدى وعي شركة كوندور إلكترونيكس بأهمية التسيير الجبائي في قراراتها التمويلية؟

الفرضيات: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- التسيير الجبائي يساهم بشكل كبير في ترشيد قرار التمويل لشركة كوندور إلكترونيكس من خلال تقليل الأعباء الضريبية وتحسين هيكل رأس المال، مما يعزز كفاءة استخدام الموارد المالية واستدامة التمويل.
- التسيير الجبائي له دور محوري في ترشيد قرارات التمويل داخل المؤسسة الاقتصادية، من خلال تخفيض الأعباء الجبائية وتحسين استخدام الموارد المالية.
- تؤثر السياسات الجبائية المتبعة في شركة كوندور إلكترونيكس على تكلفة التمويل وهيكله .
- تطبيق استراتيجيات تسيير جبائي فعالة يساعد المؤسسة على تحقيق توازن بين التمويل الداخلي والخارجي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الدور الحيوي للتسيير الجبائي في ترشيد قرارات التمويل داخل المؤسسات الاقتصادية، خاصة في ظل التعقيدات الضريبية المتزايدة وتأثيرها المباشر على الموارد المالية. كما تسعى الدراسة إلى الإحاطة بكيفية توظيف الأدوات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وضمان استدامتها.

أهداف الدراسة:

- تحليل دور التسيير الجبائي في ترشيد استخدام الموارد المالية داخل المؤسسات؛
- بيان كيفية مساهمة التسيير الجبائي في تقليص الأعباء المالية المرتبطة بقرارات التمويل؛
- استعراض البدائل الجبائية التي يمكن توظيفها لخدمة القرار التمويلي؛
- إبراز أهمية التسيير الجبائي كأداة داعمة لاستقرار الهيكل المالي للمؤسسة؛
- الاستفادة من الدراسة التطبيقية لإبراز الجوانب العملية للتسيير الجبائي داخل شركة كوندور إلكترونيكس.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول التسيير الجبائي و قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية، أما المبحث الثاني دور التسيير الجبائي في قرار التمويل ، أما المبحث الثالث دراسات السابقة،أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة ميدانية حول أهمية التسيير الجبائي في ترشيد قرار التمويل في شركة كوندور إلكترونيكس ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم شركة كوندور إلكترونيكس أما المبحث الثاني مكانة التسيير الجبائي في شركة كوندور إلكترونيكس ،و في المبحث الثالث تحليل أهمية التسيير الجبائي على قرار التمويل لشركة كوندور إلكترونيكس، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبية النظرية لأهمية التسيير الجبائي

في ترشيد قرار التمويل للمؤسسة

الاقتصادية

تمهيد:

يلعب التسيير الجبائي دورًا هامًا في ترشيد قرارات التمويل للمؤسسة الاقتصادية، حيث يهدف إلى تقليل المسؤولية الضريبية للمؤسسة مع الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، كما يساهم التسيير الجبائي في تخفيض تكلفة رأس المال من خلال الاستفادة المثلى من الحوافز الضريبية، والخصومات والقروض والإعفاءات التي تقدمها الإدارة الجبائية، بالإضافة إلى ذلك، يعد التسيير الجبائي جزءًا لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرارات التمويلية، إذ يساعد في تعزيز هيكل رأس المال عن طريق تخفيف العبء الضريبي وتحسين التدفق النقدي للمؤسسة.

من خلال هذا الفصل سنحاول الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لعملية التسيير الجبائي، وأهمية قرار التمويل في المؤسسة والعلاقة التي تربط بين التسيير الجبائي في ترشيد قرار التمويل وذلك من خلال التقسيم إلى:

المبحث الأول: التسيير الجبائي وقرار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: دور التسيير الجبائي في إتخاذ قرارات التمويلي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التسيير الجبائي وقرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر الكفاءة في إدارة الموارد من بين المتطلبات الأساسية لتحقيق الأداء الجيد للمؤسسة الاقتصادية، من خلال تعظيم الأرباح إلى أقصىها، وتخفيض التكاليف إلى أدناها، هذا الأخير يتأتى من خلال التسيير الجيد للأعباء التي تتحملها المؤسسة بما فيها الأعباء الجبائية، فتسيير الأعباء الجبائية يحتاج إلى معرفة بالقانون الجبائي حتى تتمكن المؤسسة من الاستفادة من الامتيازات الجبائية المتاحة، وتجنب المخاطر الجبائية الممكنة.

المطلب الأول: ماهية التسيير الجبائي

يعد التسيير الجبائي والمؤسسات الاقتصادية أمرا أساسيا لضمان استدامة ونجاح الأعمال في بيئة الضرائب، يشمل التسيير الجبائي العمليات والإجراءات التي تديرها المؤسسات لمعالجة الجوانب الضريبية لأنشطتها التجارية والالتزامات الضريبية الخاصة بها.

أولاً: مفهوم التسيير الجبائي

قدمت للتسيير الجبائي عدة تعاريف نذكر منها:

- **التعريف الأول:** التسيير الجبائي هو "آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي وفي حدود مبدأي عدم التعسف في استعمال الحق، والتصرف غير العادي في التسيير".¹
- **التعريف الثاني:** حسب "Michael" التسيير الجبائي يعني معرفة الضرائب التي سوف تدفعها المؤسسة ومعرفة المناطق الجغرافية التي يجب التركيز عليها من أجل الحصول على الإمتيازات الجبائية، وتحديد أهداف جبائية ذكية بالنسبة لأنشطة الأعمال ليتم التركيز عليها، مناقشة الإستراتيجية الجبائية مع مجلس الإدارة وامتلاك قاعدة بيانات تساعد على توثيق المعلومات الجبائية.²

¹ صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة"، ا مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2013، ص118.

² كيموش بلال، بلخير محمد سعد الدين، دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية المجلد 03، العدد 02، سكيكدة، 102، 2019، ص216.

- **التعريف الثالث:** يعرفه Hoffmane على أنه " قدرة المكلف على تنظيم نشاطه المالي في تقليل التكاليف الضريبية عبر اتخاذ الإجراءات المثلى، وتشمل هذه الإجراءات جميع التدابير التي يتخذها المكلفون لتقليل الالتزامات الضريبية بطريقة متوافقة مع القوانين المعمول بها.¹

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التسيير الجبائي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتبعها المؤسسة وتساعد في تقليل الأعباء الجبائية إلى أدنى حد ممكن بطرق عقلانية، من خلال البحث عن أحسن الخيارات والبدائل الجبائية واستغلالها لصالح المؤسسة في ظل احترام التشريعات القانونية والجبائية المختلفة، ولهذا يصبح التسيير الجبائي وسيلة مهمة جدا في اتخاذ القرارات لدى المؤسسة.

ثانيا: أهداف التسيير الجبائي

يهدف التسيير الجبائي الى جملة من الأهداف والتي نذكر منها:

1- الأمن الجبائي:

إن المخاطر الجبائية من أهم أهداف التسيير الجبائي فالمسير ملزم بأن يتعامل بشكل جيد مع جباية والعمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة، بعد ذلك يمكنه من الاهتمام بكيفية تخفيف العبء الضريبي وبهذا يتحقق هدفها ببقائها في وضعية قانونية اتجاه الضريبة وزيادة قدرتها على تخصيص التزاماتها الجبائية إستراتيجيتها وتقييمها².

من بين الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسة من أجل ضمان أمنها الجبائي، تطوير مهمة ودور المراجعة الجبائية الداخلية التي تمكن من :

- تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة؛
- تحديد الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة وتقييمها؛
- تخفيض العبء الضريبي من خلال تحسين أداء وفعالية التسيير الجبائي.

¹ Nor Shapah.A. W, Tax Planning and Coporate Governance : Effects on Sharholders 'Valuation, Thesis for the degree of Doctor of Philosophy, Faculty of Law, University Of Southampton, UK, 2010, P 23.

² نادية العلي، لتشخيص السير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة والملاط 20الخرار، 2014/2015 م

2- التحكم في العبء الجبائي:

يتمثل العبء الجبائي في آثار الضريبة على أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج، ولقياس العبء الضريبي تكون أمام معيارين.¹

- العبء الجبائي المطلق: وهو عبارة عن ذلك الجزء من الحصيلة الضريبية عن مدة معينة، والذي إستقر نهائيا في ذمة المكلف، أي كمية الأموال التي تحملها للمكلف الفعلي للضريبة خلال فترة زمنية معينة.

العبء الجبائي المطلق = الحصيلة الضريبية التي تحملها القطاع فعلا/ عدد أفراد القطاع.

- العبء الجبائي النسبي: هو عبارة عن العبء الجبائي المطلق منسوبا إلى المقدرة التكلفة للمكلف.

العبء الجبائي النسبي = العبء الجبائي المطلق / المقدرة التكلفة للمكلف.

تساهم الأعباء الضريبية في الرفع من تكاليف الإنتاج باعتبارها جزءا من سعر التكلفة لأي منتج هذا ما يزيد من أهمية التحكم فيها ويتحلى ذلك من خلال :

- العمل على تخفيض العبء الضريبي؛

- تعجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفورات مالية تعزز وضعية الخزينة.

3- الفعالية الجبائية:

يقصد بها استغلال المؤسسة للفرص والمزايا الجبائية التي يمنحها القانون والتحكم فيها مما يسمح لها بتحقيق وفورات مالية، فالتشريعات الجبائية والتجارية الحديثة تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات الجبائية الممنوحة في التشريع الجبائي.²

¹ سالم حيدات، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012م.

² صالح حميداتو، دور المراجعة الجبائية في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير في محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 95.

4- خدمة إستراتيجية المؤسسة:

من أجل الحصول على أحسن وضعية جبائية ملائمة يجب النظر إلى الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وذلك بإدماج المتغير الجبائي في قرار التسيير، وبالتالي فإن الفعالية الجبائية هي مفهوم مرتبط بوضع أحسن الحلول الجبائية بالنظر إلى أهداف الإستراتيجية العامة للمؤسسة.¹

ثالثا: مبادئ التسيير الجبائي

التسيير الجبائي في المؤسسة يمشي بقطبين هما:²

1. **مبدأ الحرية في التسيير:** يجب على إدارة المؤسسة السيطرة على تقنيات التسيير، حيث تعتبر هذه التقنيات جزءا من مسؤولياتها. تقوم الإدارة الضريبية بتقييم مدى صحة النتائج المقدمة والمبادئ المحاسبية المطبقة، دون النظر إلى جودة التسيير ما لم تكن المؤسسة تنتهك القوانين أو تتجاهلها.

2. **مبدأ عدم التدخل في التسيير:** هذا المبدأ ينطلق من فكرة أنه لا ينبغي للإدارة الضريبية التدخل في القرارات المتخذة بشأن إدارة المؤسسة، حتى لو تسبب ذلك في عدم تخفيف التكاليف الجبائية، يجب أن نلاحظ أن حرية التسيير التي يتمتع بها مسير المؤسسة تسمح بنوعين من الرقابة لتحقيق الامتثال للنظام

- مراقبة محافظ الحسابات للحفاظ على مكاسب المساهمين؛
- الرقابة الجبائية للحفاظ على مكاسب الخزينة العمومية.

رابعا: خصائص التسيير الجبائي

أصبح المسير الجبائي يتعامل مع الضريبة على أنها من المعطيات القابلة للتحكم والتعامل معها كإحدى محددات اتخاذ القرار داخل المؤسسة، وهذا ما يجعل التسيير الجبائي يتميز بخاصيتين أساسيتين:³

1- استعمال الوسائل المشروعة قانونيا:

ينقسم التهرب الضريبي إلى تهرب قانوني وغير قانوني، فالأول هو مجال حركة التسيير الجبائي ويكون إما مقصودا بهدف توجيه النشاط الاقتصادي عن طريق المزايا الجبائية، أو غير مقصود من خلال الثغرات

¹ صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

³ بلال كيموش، مرجع سبق ذكره، ص 218-219.

القانونية، وعليه فإن الميزة الأساسية للتسيير الجبائي تتمثل في الاستخدام الذكي للقوانين والاتفاقيات للحد من العبء الضريبي.

2- القرار الطوعي للتسيير الجبائي:

تتضمن عملية اتخاذ القرار الاختيار بين بديلين أو أكثر أي بين عدة طرق ممكنة تقود نحو هدف معين، حيث أن انعدام الخيارات أو البدائل يفقد عملية التسيير معناها، وبالتالي فإن القرارات التي تنتج عن التسيير الجبائي هي قرارات تعكس إرادة المؤسسة، وعليه لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي إذ لم تكن هناك خيارات ومزايا جبائية يمنحها المشرع للمؤسسة من تسيير عملياتها المختلفة، إذ يصبح الأمر في هذه الحالة مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الجبائية التي يحددها التشريع.

المطلب الثاني: قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية

يعد قرار التمويل من القرارات الهامة التي تعتمد عليها أي المؤسسة في تحصيل أموالها من مصادر داخلية أو خارجية للتقليل من خطر الإفلاس، حيث يتأثر هذا القرار بطبيعة النظام المالي الذي يعطي تغيره المستمر تنوعا في المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسة.

أولاً: مفهوم قرار التمويل

- **التعريف الأول:** قرار التمويل هو قرار يبحث في الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الإئتمان، هذا القرار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار الإستثمار، الذي يبنى من خلال مقارنة معدل مردودية المشروع الإستثماري وتكلفة تمويله، وبما أن الموارد المالية محدودة، فيجب عليها أن تختار المشاريع الإستثمارية التي تضمن لها مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة وتقلص من أخطار الإفلاس¹.
- **التعريف الثاني:** وكذلك قرار التمويل هو ذلك القرار الذي يتعلق بتحديد وصياغة هيكل التمويل الأمثل، والذي يتم من خلال التعرف على عناصر المزيج الأمثل لمصادر تمويل الإستثمارات ونسب كل منها

¹ جمعي محمد صالح، قرار التمويل وتأثيره على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مجمع صيدال (2015)-
(2020) مجلة في البحوث المالية والمحاسبة المجلد 06، العدد 02/31/12/2021 من 238.

داخل هيكل المؤسسة، والذي يحقق تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، من خلال تحقيق الحد الأدنى لكلفة التمويل الناتج عن إختيار المزيج الأمثل لمصادر التمويل¹.

- **التعريف الثالث:** يعرف قرار التمويل أيضا على أنه يتمثل في عرض الأموال في المؤسسة والذي يتم من خلال تحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل المختلفة سواء كانت مملوكة أو مقترض².

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن قرار التمويل هو عملية بحث إختيار مصادر وطريقة التمويل الملائمة لتمويل استثمارات المؤسسة وحاجاتها إلى الأموال من بين مجموعة من البدائل المتاحة، وهذا الاختبار لا يكون بصفة عشوائية إنما يكون مبنيا على أسس علمية تأخذ بعين الإعتبار حجم المؤسسة وتكلفة مصادر التمويل، والمردودية الاقتصادية للاستثمارات المراد تمويلها، وهو ذلك القرار الذي يتعلق بتشكيل الهيكل المالي للمؤسسة بشكل يربط بين مصادر التمويل بطريقة تسمح بالحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن أداء مالي بحيث تحقق أفضل عائد ممكن.

ثانيا: أهمية تمويل

وذلك عن طريق³:

- 1- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- 2- يعتبر التمويل وسيلة فعالة وسريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- 3- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛
- 4- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية؛
- 5- سد الاحتياجات المالية سواء كانت قصيرة الأجل والتي تخص دورة الاستغلال أو طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار؛
- 6- يساعد على إنجاز المشاريع المعطلة والجديدة والتي يزيد بها دخل المؤسسة؛
- 7- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل إقتناء أو استبدال معدات؛

¹ بن نوار عمارة، اختبار قرار التمويل الأمثل وفق فترات حياة المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر. المجلد 21 العدد 01، 2021، ص481.

² أشرف سالم عبد الكافي، علي مفتاح النائب، أثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فعالية قرارات منح التمويل المصرفي، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 30، ليبيا، 2018، ص232.

³ بولفراخ صابر، شطبي محمد مصادر التمويل ودورها في تحقيق التعاون المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيل 2019 - 2020، ص 03

8- تمويل العجز في رأس المال العامل الناتج عن نمو النشاط الداخلي للمؤسسة.

ثالثا: مصادر التمويل

تنقسم مصادر التمويل إلى أموال قصيرة الأجل وأموال طويلة الأجل

1. مصادر التمويل قصيرة الأجل:

إن التمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل الاستثمارات الجارية قصيرة الأجل، توجد عدة مصادر التمويل قصير الأجل ويمكن إجمالها بنوعين أساسيين هما:

- الائتمان التجاري: هو عبارة عن تمويل قصيرة الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامه كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.

- الائتمان المصرفي: تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية إلى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المشروع، وعادة ما يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل من سنة.

2. مصادر التمويل طويل الأجل:

هي تلك المصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة وتستخدم في الاستثمارات الطويلة، أو لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة ومنها:

أ- أموال الملكية:

- الأسهم العادية: السهم وثيقة ذات قيمة إسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام ولها قابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد، أي أنها أبدية على طول عمر المشروع.

- الأسهم الممتازة: وهي أسهم تمنح لحاملها مجموعة من الامتيازات التي تظهر الفرق بينها وبين الأسهم العادية المتمثلة في حصول حاملها على نسبة أرباح ثابتة، حصول حامل السهم على حقه أولا في حالة التصفية، وعلى غرار الأسهم العادية لا يحق لصاحب الأسهم الممتازة للتصويت عند انعقاد الجمعية العمومية.

ب- الأموال المقرضة:

- السندات: هي أوراق مالية ذات قيمة إسمية واحدة تصدرها الشركة وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل وبفائدة سنوية ولها تاريخ استحقاق.

- القروض المصرفية طويلة الأجل: إحدى مصادر التمويل طويل الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدتها أكثر من سنة، وتمنح مثل هذه القروض من البنوك ومؤسسات الأموال الأخرى المحلية من داخل البلد أو خارجية، ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالاتفاق مع المقرض وكذلك أسلوب إعادة المبلغ المقرض.

رابعاً: ضوابط ومراحل قرار التمويل

1. الضوابط الأساسية لقرارات التمويل:

تخضع قرارات التمويل إلى مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها حتى تحقق هذه القرارات أهدافها المرجوة وتتسجم مع إستراتيجية إدارة المؤسسة إلا أن هذه الضوابط تبقى عبارة عن توصيات عامة غير ملزمة لجميع المؤسسات حيث أنها تختلف من مؤسسة لأخرى فبعضها يعتمد على الأموال الذاتية ومنها من يعتمد على الأموال المقرضة والبعض الآخر يختار وسيطاً بينهما انطلاقاً من عدة ضوابط أساسية يتحدد على ضوئها نوع الأموال المناسبة للمصدر والتي توجزها في¹:

أ- **الملائمة:** ونقصد بها الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام، والتي تعتبر ضرورية لإيجاد ارتباط بين التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من الأصول الممولة وتسديد الالتزامات الناشئة لاقتناء هذه الأصول .

ب- **المرونة المالية:** وتعني قدرة المؤسسة في الاستجابة لتغيرات الحاجة للأموال، التي من خلالها تتيح للمؤسسة

- إمكانية المؤسسة الاختيار بين بدائل عديدة عندما تحتاج المؤسسة للتوسع أو الانكماش في مجموع الموال التي تستخدم؛
- إمكانية استخدام المتاح من الأموال عند الحاجة؛
- زيادة قدرتها على المساومة مع مصادر التمويل والحصول على مصادر التمويل بالحد الأدنى من التكاليف؛

ج- **التوقيت:** هو تحديد المؤسسة للوقت المناسب، للدخول فيه للسوق المالي من أجل الاقتراض بأدنى تكلفة وبأفضل الشروط.

د- **السيطرة:** إن سيطرة المالكين الحاليين على المؤسسة من العوامل التي لها دور مهم في تخطيط مصادر التمويل لهذا السبب نجد أن المالكين المسيطرون يفضلون التمويل عن طريق الافتراض

¹ جمعي محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 238/239.

وإصدار الأسهم الممتازة بدلا من إصدار أسهم عادية لأن الدائنين العاديين والممتازين لا يهددون هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون التدخل في الإدارة.

هـ- **التكلفة:** تعد التكلفة عنصرا مهما في قرار المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة وفي الطريقة التي يتم بها تشكيل الهيكل التمويلي المناسب للشركة حيث أن لكل مصدر تمويلي تكلفة خاصة به يجب مراعاتها عند استعماله في تغطية الاحتياجات التمويلية المختلفة .

ز- **المخاطرة:** وينظر إليه بمنظورين وهما:

- خطر التشغيل يرتبط بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية إذ يجب على المؤسسة أن تزيد من رأس المال التمويل الذاتي في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة بدلا من الاعتماد على الاقتراض.

- **خطر التمويل:** ينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في عملية تمويل عمليات المؤسسة مما يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين خاصة عندما يكون العائد المحقق من استثمار القروض أقل من أعباء خدمة الدين فمن الممكن جدا في هذه الحالة تتعرض المؤسسة للإفلاس في حالة عجزها عن خدمة أعباء ديونها.

2- مراحل اتخاذ قرار التمويل:

تختلف خطوات اتخاذ القرار التمويلي من مؤسسة الأخرى وفقا لمعطيات ومعايير كثيرة، منها طبيعة نشاط المؤسسة وحجمها والبيئة التي تعمل فيها، وهذا ما يجعل من الصعب وضع خطوات منهجية موحدة لكل المؤسسات. إلا أن هناك خطوات نمطية تشترك في أتباعها أغلبية المؤسسات الاقتصادية والتي سنذكرها وفق تسلسلها المنطقي¹

أ- التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة:

على المؤسسة أن تتعرف باستمرار على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية والفترة المستقبلية بعد ذلك يجد ترتيب هذه الاحتياجات وفق أولويتها وأهميتها لكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها، وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التفسير، وعند تأسيس أي مشروع فإنه لا بد من تحديد متطلبات المشروع من أصول ثابتة كالأراضي والمباني.

¹ عمار بن حميدة، منصر الياس، تأثير قرار التمويل على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة البويرة الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ص33.32.

إن التعرف على الاحتياجات المالية لا يتم فقط عند تأسيس وبداية عمل المشروع فحسب، وإنما يستمر أيضاً ذلك أن هناك مستجدات يخضع لها المشروع باستمرار، ولا بد من دراسة ما تحتاجه المؤسسة من أموال في كل مرة لتغطية هذه الاحتياجات.

ب- تحديد حجم الأموال المطلوبة:

بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات، وهذه الخطوة ليست سهلة لأنه من الصعب تقدير كمية الأموال بشكل دقيق، ولهذا لا بد من تحديد حدين لتمويل أي صفقة أو عملية هما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهذين الحدين للاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأسمالها العامل والنفقات الأخرى الفردية.

ج- تحديد شكل التمويل:

قد تلجأ المؤسسة عند الاعتماد على القروض إلى إصدار بعض الأسهم والسندات، وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية ذات دفعات موسمية وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإفراط في إصدار السندات أو الأسهم لأن ذلك يترتب التزامات معينة على المؤسسة وهذا حال القروض أيضاً، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

د- وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية:

بعد أن يتم تحديد الاحتياجات ومقدارها وشكل التمويل المناسب، فإنه من المفضل أن يتم وضع خطة أو جدول زمني وأثناء وضع الجدول الزمني لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من طرف المؤسسة.

هـ- وضع وتطوير الخطة التمويلية:

تتضمن الخطة التمويلية النشاطات الممولة والعائدات المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، وأن هذه الخطة تبين أيضاً مقدار التدفقات الداخلة والخارجية، الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها.

و- تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمه:

إن تنفيذ الخطة يتطلب أن تكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق، كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن نتقادم لهذا لا بد من العمل على تجديدها وتعديلها وفق المتطلبات المستجدة.

المبحث الثاني: دور التسيير الجبائي في قرار التمويل

التسيير الجبائي هو الذي يمكن المؤسسة من التكيف مع تغييرات البيئة وتقلل من تكاليفها وتزيد في ربحيتها وتعزز مكانتها في السوق، ويجب الاهتمام بالتسيير الجبائي لأنه من ضمن الوظائف التي تدخل في العوامل المتحركة في القرارات داخل المؤسسة ومن ضمن هذه القرارات قرار التمويل الذي له علاقة طردية من العامل الضريبي، إذا الأمر يتطلب النظر إلى الضريبة على أساس أنها تكلفة يمكن تسييرها والتخفيف من عبئها، حتى تزيد من قيمة المؤسسة.

المطلب الأول: تأثير التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

عملية التمويل تعد أساسية لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ وتطوير المشاريع الاقتصادية عند الحاجة إليها، ومن الضروري أن يضع المسؤولون الجبائيون سياسة تمويل فعالة للحصول على هذه الأموال. قبل اتخاذ قرار بالتمويل، يجب التفكير في عدد من العوامل التي تؤثر على هذه العملية.

يتم في هذه المرحلة التركيز على: (سياسة الاقتراض، التمويل الإيجاري وسياسة توزيع الأرباح).

أولاً: تأثير الجبائية على التمويل الذاتي

واحدة من أكثر مصادر التمويل استفادة من الحوافز المقدمة في التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال فهم هذا الواقع، يمكن الإدارة المؤسسة تعزيز قدرتها على التمويل الذاتي وذلك من خلال العناصر التالية¹:

- الأرباح الصافية غير الموزعة: تمثل الأرباح الباقية بعد خصم الضريبة، ويمكن للإدارة المالية أن تسهم في زيادة حصة المؤسسة من هذه الأرباح.
- الإهلاكات: تعتبر أهمية الجانب الضريبي للأصول ليست مقتصرة فقط على السماح للمؤسسات بخصم قيمة الإهلاكات من دخل العمليات واستخدام الموارد المالية الناتجة لتمويل تجديد الإستثمارات، بل تتعدى ذلك إلى أنظمة الإهلاك التي يعتمد عليها النظام الضريبي. على سبيل المثال، في النظام الجزائري، هناك ثلاثة أنظمة إهلاك: الخطي، المتناقص، والمتزايد .
- المؤنونات: تمثل هذه الأرصدة التي تشكل لتغطية التكاليف والخسائر المتوقعة نتيجة للأحداث الجارية، مثل تدهور قيمة المخزون والحقوق والخسائر المحتملة. بما أن هذه التكاليف متوقعة فقط، فإنها تعتبر

¹ زواق الحواس، مداخله بعنوان: فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة. 2009 ص 1.

تكلفة غير مؤكدة، وإذا تحققت، فإنها تعتبر تكلفة نهائية وتخصم من الدخل في نهاية السنة المالية، وهو ما يؤدي إلى تقليل الضريبة المستحقة، أما إذا لم تتحقق، فإنها تعتبر إيراداً يُضاف إلى الدخل.

ثانياً: تأثير الجباية على سياسة الاقتراض

ينقسم هيكل التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون، والعامل الجبائي يؤخذ بعين الاعتبار للمفاضلة بين المصدرين.

إن تفضيل المؤسسة استخدام القروض كمصدر للتمويل قد يؤدي إلى تحقيق بعض الامتيازات الضريبية نتيجة لسماع التشريعات بخصم فوائد هذه القروض عند تحديد الأوعية الضريبية. هذا الإجراء يقلل من القيمة الضريبية للأرباح المحققة وينتج عنه تقليل في حجم الضرائب المستحقة، مما يميز استخدام القروض عن الأموال الخاصة في هذا السياق.

ثالثاً: تأثير الجباية على سياسة التمويل الإيجاري

شرح تأثير الجباية على سياسة التمويل الإيجاري يتم عبر تسليط الضوء على الاعتبارات الضريبية التي تؤثر في قرار الحصول على الأصول الإنتاجية الجديدة للمشاريع المختلفة. يتاح أمام المؤسسة خيارات متعددة للحصول على هذه الأصول، بما في ذلك شراء الأصل باستخدام الأموال الخاصة، أو الحصول عليه من خلال التمويل الخارجي، أو استئجاره لفترة زمنية محددة مقابل أجرة محددة.¹

رابعاً: تأثير الجباية على سياسة توزيع الأرباح

إن العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والجباية يمكن أن تفسر من خلال نظرية التمييز الجبائي، تشير هذه النظرية إلى أنه إذا كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يتجاوز معدل الضريبة على توزيعات الأرباح الرأسمالية، فإن مساهمي الأسهم سيطلبون معدل عائد أكبر من الشركة مقارنة بشركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو جزءاً كبيراً منها، هذا يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض للشركة الأولى، وبالتالي ينخفض القيمة السوقية لأسهمها.²

¹ صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

² حمزة محمد الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، ط 1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة 2004، الأردن - عمان، ص 930.

المطلب الثاني: فعالية التسيير الجبائي في اتخاذ قرار التمويلي

بعد ما تعرفنا على تأثير التسيير الجبائي في مرحلة التمويل، سنحاول في هذا المطلب تناول مكاسب ومهام وأهمية وكيفية ترشيد قرار التمويل في المنظور الجبائي.

أولاً: مكاسب المؤسسة من توظيف العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل

إن اهتمام المؤسسة بتسيير جبايتها وأخذ المسير للعامل الجبائي بعين الاعتبار في قراراته الهادفة إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل المؤسسة ومن مصادرها المختلفة يحقق المؤسسة المكاسب التالية:

- 1- **تنويع مصادر التمويل:** ليكون اختيار مصدر التمويل سليماً يجب أن يكون المسير على دراية بكل مصادر التمويل المتاحة وتكاليف الحصول عليها لتأتي بعد ذلك مرحلة المفاضلة بينها، وكما رأينا سابقاً فإن الضريبة تؤثر في مختلف مصادر التمويل، مما يتيح للمسير إمكانية اختيار توليفة من مصادر التمويل المختلفة تحقق للمؤسسة وفورات ضريبية وتدعم قدرتها التمويلية.
- 2- **تدنية تكاليف التمويل:** إن استعمال الأموال من طرف المؤسسة سواء أكان مصدرها داخلياً أم خارجياً لا يكون مجانياً وإنما تتحمل المؤسسة مقابل ذلك تكلفة يطلق عليها تكلفة رأس المال¹.
- 3- **تتمثل في تكلفة المزيج الذي يتكون منه الهيكل المالي، والعامل الضريبي من العوامل التي يمكن توظيفها من طرف المسير في قراراته لتدنية تكاليف مصادر التمويل المختلفة كما هو موضح فيما يلي:**
 - أ- **تكلفة الديون:** تتمثل في المعدل الفعلي للفائدة الذي تدفعه المؤسسة للمقرض، وحيث أن الفوائد من الأعباء القابلة للتخفيض فإن المؤسسة تحقق من وراء ذلك وفورات ضريبية وتجعل الديون تستفيد من امتياز جبائي وتصبح تكلفتها أقل. ويتم حساب تكلفة الديون بإدخال العامل الضريبي كما يلي:

$$\text{تكلفة الديون} = \text{معدل الفائدة (1 - معدل الضريبة)}$$

فإذا حصلت المؤسسة على قروض بمعدل 10% وكان معدل الضريبة على الأرباح 30% فإن التكلفة الفعلية لهذه القروض هي $0.1(1 - 0.3) = 7\%$ بدلاً من 10% وبالتالي فإن العامل الضريبي قد يخفف من تكلفة الديون ويحقق للمؤسسات وفورات ضريبية أو اقتصاد في الضريبة، وتحقيق هذه الوفورات مرتبط بتحقيق المؤسسة

¹ عبد الغفار حافي، قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 431.

للأرباح غير أن قرار المسير باللجوء إلى القروض يجب أن يتوقف عند الحد الذي تصبح فيه الوفرات الضريبية لا تغطي المخاطر المترتبة عن الديون.¹

ب - الأموال الخاصة:

3- **الأسهم:** أن حصص الأرباح الموزعة على حملة الأسهم لا تعاملها التشريعات الجبائية كأعباء قابلة للخصم، وبالتالي لا تحقق المؤسسة وفرات ضريبية ولكن فيما يتعلق بالتكلفة فقط، وهذا ما يجعل تكلفتها حقيقية لكنها تستفيد من مزايا عدم إلزامها بتوزيع الأرباح ولو مؤقتاً.

4- **التمويل الذاتي:** رغم التصور السائد بأن التمويل الذاتي يعتبر مورد بدون تكلفة لعدم ارتباطه بأعباء مالية، فإن إعادة استثمار موارد التمويل الذاتي تحرم المؤسسة من فرص التوظيف في السوق المالي أو في استثمارات بديلة أخرى، وعليه تتمثل تكلفة التمويل الذاتي في تكلفة الفرص الضائعة والتي تعبر عن معدل المردودية الأدنى الواجب تحقيقه عند استخدام هذه الأموال في تمويل الاستثمارات الأخرى. لكن ما يميز التمويل الذاتي عن المصادر الخاصة الأخرى أن معظم مكوناته معفاة من الضريبة على الأرباح مما يحقق للمؤسسة وفرات ضريبية تقلل من تكلفة تمويلها من الناحية الضريبية.

كما أن مكوناته أكثر العناصر استهدافاً من قبل سياسات التحفيز الضريبية التي تتبناها الدول لتحسين الأداء المالي لمؤسساتها .

4- **تحقيق هيكل التمويل الأمثل:** تتمثل الفكرة الأساسية لهيكل التمويل الأمثل في التركيبة أو المزيج الذي يتكون منه الهيكل التمويلي للمؤسسة والذي تحصل عليه بأدنى تكلفة ممكنة ويحقق لها مردودية مقبولة. وأهمية العامل الضريبي واضحة في هذا المجال من خلال دوره في تنويع مصادر التمويل من جهة وتدنية تكاليف التمويل من جهة أخرى وما على المسير إلا توظيف هذا الدور في اختياراته.

5- **تحسين الأداء المالي:** إن إلمام المسير بعناصر الضريبة المطبقة ثم دراستها بتمعن وإدراجها في قراراته، كلها عوامل تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها في ظل خضوع ضريبي أقل وبصفة قانونية وهو ما يبرز فعالية التسيير الجبائي والتي تتجلى مظاهرها في:

أ - **تحسين الأداء الجبائي:** فالمسیر مطالب بتقرب وتقدير العبء الجبائي ثم تقييم الاختيارات الجبائية التي تمنحها الأنظمة الجبائية ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان في تعزيز قدرة التمويل للمؤسسة لأن عدم تمكين المؤسسة من الاستفادة من حرية جبائية ممنوحة يعتبر خطأ تسييرياً. كما يتوجب على المسير استيعاب أن الضريبة هي تكلفة ويجب تسييرها كبقية التكاليف، وعليه أن لا يكتفي بالبحث عن أحسن حل جبائي فقط وإنما يمتد بحثه إلى كيفية تعظيم نتائج الاختيار الجبائي بانتقاء

¹ PIERRE DUFIGOUR introduction ANDRE a la finance dentreprise paris,dunod, 1980,p16

الاختيار الذي يضاعف الامتيازات المالية ويخفف العبء على المؤسسة ومن القرارات التي قد يتخذها لتحقيق ذلك:

- تخفيض النشاط الذي يخضع لتوقيع ضريبي مرتفع لتجنب الحد من أرباح ومن قدرة التمويل للمؤسسة؛
- اختيار الطبيعة القانونية للمؤسسة والتي يتحقق معها أقل خضوع للضريبة وهكذا تمكن عملية إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار من:
- الحصول على الامتيازات الجبائية والمالية لتدعيم القدرة التمويلية للمؤسسة؛
- أن إنقاء الاختيارات الجبائية يتم في إطار القانون مما يحقق الفعالية المالية والجبائية والقانونية.

ب- تجنب الخطر الجبائي: وهو ما يصطلح عليه الأمن الجبائي، إجبارية الضريبة تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها الشروط الاستفادة من امتيازات جبائية منتقاة وأهم وضعيات هذا الخطر:

- الامتناع أو التأخير في إيداع التصريحات: حيث تلجأ المصالح الجبائية إلى تقدير الأسس بطريقة تلقائية مع تطبيق العقوبات المالية المنصوص عليها.
- الغش في التصريح: حيث يتم تعديل الأوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات؛
- عدم مراقبة الاختيارات الجبائية: أن انتقاء المؤسسة لاختيار جبائي ما بهدف الحصول على مزاياها المالية لتدعيم قدرتها التمويلية قد يتحول إلى مصدر للخطر الجبائي عند عدم توفر شروط الاستفادة منه أو توقف المؤسسة في مرحلة ما عن تحقيق الشروط الضرورية للحصول عليه، وبترتب على ذلك إسقاط حق المؤسسة في الاستفادة من الامتياز وإخضاعها للضريبة وتعرضها لعقوبات جبائية والتي تعد بمثابة تكاليف إضافية.

ثانيا: مهام المسير الجبائي في مرحلة التمويل

كما هو معلوم تنقسم هيكلية التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون والمسير الجبائي هنا لابد من أخذ صورة واضحة على مصادر التمويل داخل المؤسسة والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة من اختيارها

لأي منها، والتي على أساسها تتم المفاضلة بينها أو اختيار مزيج منها، فدور المسير الجبائي في هذه المرحلة يتمثل فيما يلي¹:

- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة؛
- إيجاد الطرق والسبل التي يخفض من الوعاء الضريبي؛
- البحث عن مختلف طرق التمويل التي تساعد على تحقيق الوفرات الضريبية.
- اختيار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر تحفيزات جبائية إذا كان التمويل يتم بأموال خاصة، وهو أكثر المصادر التمويلية للاستفادة من التحفيزات التي توفرها التشريعات الضريبية، وذلك من خلال الآليات التي يمنحها المشرع الجبائي الجزائري فتمثلت في هذا المجال كما يلي:
- فرصة الاحتفاظ بالربح وعدم توزيعه لمدة (03) سنوات؛
- عدم إخضاع (30%) من الأرباح المعاد استثمارها على الدخل الإجمالي؛
- التخفيض من الوعاء الضريبي بواسطة إيجاد الوفرات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض إذا كان التمويل يتم بالاستدانة.

ثالثا: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

حاول مودي غلياني وميلر من خلال أطروحاتهما الشهيرة عام 1958 إثبات أنه ليس هناك علاقة بين هيكل التمويل وقيمة المؤسسة خلافا لرأي التقليديين. وبعدما تعرضا لانتقادات كثيرة أهمها عدم واقعية الافتراضات التي قاما عليها طرحهما، كان رد فعلهما عام 1963 بنشر مقالة تصحيحية أسقطا في إفتراض عدم وجود ضرائب الشركات، وعليه توصلا إلى أن الزيادة في القروض تؤدي إلى الزيادة في قيمة المؤسسة بسبب الوفورات الضريبية للفوائد² (economies d'impot)، والتحليل كما يلي:

يتحقق الوفر الضريبي (tax Shield) نتيجة لاعتماد الشركة على القروض، فزيادة التمويل للمقترض في تشكيلة الأموال بترتب عليه انخفاض مباشر في تكلفة الأموال المرجحة (WACC) مما يسبب ارتفاع في القيمة السوقية للشركة، وبالتالي:

القيمة السوقية لشركة مقترضة = القيمة السوقية لشركة غير مقترضة + القيمة الحالية للوفر الضريبي وذلك مع انتماء المشتركين لنفس المستوى من الخطر.

حيث أن:

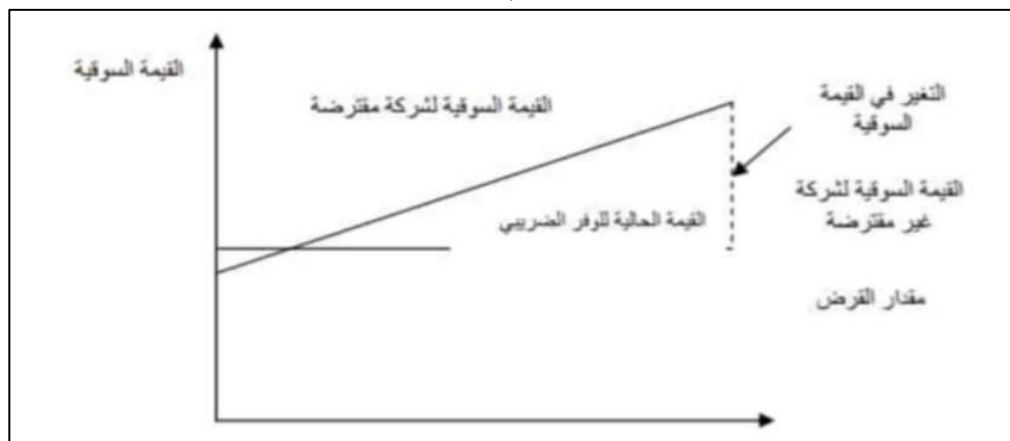
¹ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² بوربيعة غنية، "محددات اختبار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة - الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 66.

$$\text{القيمة الحالية للوفر الضريبي} = (\text{معدل الضريبة} * \text{مبلغ القرض} * \text{معدل الفائدة المرجح}) / \text{تكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال}$$

والشكل التالي يوضح ذلك¹:

الشكل (01): أثر الوفر الضريبي على القيمة السوقية للمؤسسة



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق

للنشر والتوزيع، الطبعة 2004، الأردن - عمان، من 813.

في هذه المرحلة تكون مهمة المسير الجبائي هي المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة بالبحث عن مختلف طرق التمثيل التي تساعد على تحقيق الوفورات الضريبية التي تخفض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية التي تخفض من الوعاء الجبائي، وبالتالي يمكن القول إن على المسير الجبائي أن يرشد المؤسسة إلى أحسن قرار تمويلي يحقق أهدافها المالية بأقل إخضاع ضريبي.

ومنه التسيير في مرحلة التمويل يهدف إلى التخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، إذا كان التمويل بالاستدانة واختيار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر تحفيّزات جبائية إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة.

رابعاً: ترشيد قرار التمويل في المنظور الجبائي

تعتبر التكلفة الضريبية عاملاً أساسياً محدداً لقرارات التمويل والإختيار بين مصادره، وعليه يمكن للمؤسسات المفاضلة بين مصادر التمويل على أساس فروقها الضريبية أي تلك التي تنتج عنها وفورات ضريبية. ومنه التسيير الجبائي في مرحلة التمويل يهدف إلى التخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق الوفورات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض إذا كان التمويل بالاستدانة، واختيار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر وفر ضريبي إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة.

¹ حمزة محمد الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 808.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من أجل معالجة إشكالية بحثنا تحصلنا على مجموع من الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع دراستنا وقد تنوعت هذه الأخيرة بين عربية وأجنبية، والتي سيتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث:

المطلب الأول: دراسات عربية وأجنبية

من بين الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين التسيير الجبائي وترشيد قرار تمويل نجد:

أولاً: دراسات عربية

1- دراسة محمد الأمين وليد طالب (2016): الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة العلوم الإنسانية الصادرة عن جامعة أم البواقي بعنوان دور الجبائية في اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الجبائية والهيكل التمويلي للمؤسسة حيث أن الامتيازات الجبائية الممنوحة تختلف من ناحية حجم الوفورات الضريبية، ولهذا لا بد من المؤسسة أن تسعى لاستغلال كافة الامتيازات المتاحة أمامها، وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن الضريبة تلعب دوراً هاماً في تعظيم قيمة المؤسسة، زيادة على ذلك فإن تخفيض الأعباء الضريبية يساهم بشكل كبير في ترشيد اختيار الهيكل التمويلي الأمثل، كما أثبتت نتائج الدراسة على ضرورة المزج بين الديون والأموال الخاصة نظراً لأهمية الديون وما تتيحه من وفورات ضريبية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل البيانات المالية باستخدام برنامج SPSS ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، تحليل العلاقة بين الجبائية و تمويل و تساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات مالية مبنية على تخفيضات ضريبية.

2- دراسة بعيليش نور الدين زرقون محمد (2015): الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية بعنوان أهمية الاستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الاستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل من خلال الممارسات المالية والمحاسبية والاستفادة من الامتيازات الجبائية، وبالتالي تحقيق وفورات ضريبية تساهم في تخفيض العبء الضريبي، تمت الدراسة على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة الممتدة من (2010-2013)، وتوصل الباحثان أن المؤسسات عينة الدراسة لم تزيد في استثماراتها وبالتالي أضاعت فرصة الاستفادة من الوفورات الضريبية الناتجة من الإهلاكات.

ثانيا: دراسات أجنبية

1- دراسة (Soulef Dammak.2006): بعنوان Impact de la fiscalité sur les décisions et financement des investisse ainsi que sur la valeur de la firme.

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير التسيير الجبائي على قرارات التمويل الاستثمار، وعلى قيمة المؤسسة ولتحقيق ذلك تم إجراء الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من 484 مؤسسة إقتصادية موزعة على 05 دول وهي فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا، ألمانيا وتونس، خلال الفترة الممتدة من (1997 إلى 1999)، وبالاغتماد على المنهج الكمي ونموذج درجة الصف (المصفوفة الموسعة GAUSS)، توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات متباينة لتسيير الجبائي على قرارات الاستثمار والتمويل وكذا على قيمة المؤسسة بحسب خصوصية كل دولة.

2- دراسة (Elisabeth Cindy Laurencia. Diah Amali .2020). بعنوان The effect of tax planning on financial performance of manufacturing companies in Indonesia.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الصناعية العاملة بإندونيسيا، ولتحقيق ذلك تم إجراء الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من 245 مؤسسة إقتصادية، خلال الفترة الممتدة من (2014 إلى غاية 2018)، وبالاغتماد على المنهج الكمي، ونموذج تحليل الانحدار بواسطة برنامج (Eviews10) لتحليل البيانات، توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير موجب للتسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الصناعية في إندونيسيا.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

في هذا المطلب سوف يتم تحديد ما يميز بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال عدة زوايا.

أولاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال ما تم عرضه من الدراسات باللغة العربية واللغة الأجنبية، يمكن القول ان دراساتا الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في تناول موضوع " أهمية التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية"، حيث استخدمت أغلب الدراسات السابقة ودراستنا الحالية المنهج الوصفي في وصف متغيرات الدراسة، غير أن دراستنا الحالية ركزت بشكل خاص على مدى تحقيق الوفورات الضريبية كهدف استراتيجي يساهم ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة، مع دراسة تطبيقية في بيئة محلية (شركة كوندور إلكترونيكس).

اختلفت دراستنا الحالية مع الدراسات العربية حيث ركز هذه الأخيرة على دور الجبائية في اتخاذ القرارات التمويلية للمؤسسات، مع اعتماد كل منهما على التحليل المالي والبيانات العملية للمؤسسات. حيث تناولت الدراسة الأولى العلاقة بين الامتيازات الجبائية وهيكل التمويل الأمثل، مشددة على أهمية تخفيض الأعباء الضريبية وتحقيق وفورات ضريبية من خلال المزج بين الديون والأموال الخاصة، أما الدراسة الثانية فركزت على أهمية الاستراتيجية الجبائية في تخفيض العبء الضريبي وتحقيق وفورات ضريبية عبر الممارسات المالية والمحاسبية، مستعرضة تأثير ذلك على قرارات الاستثمار لدى مؤسسات بورصة الجزائر. وتجمع الدراستان بين الجوانب النظرية والعملية، مع اعتماد منهجيات تحليل بيانات مالية لفترات زمنية محددة، ما يعزز فهم تأثير الجبائية على القرارات التمويلية والاقتصادية للمؤسسات.

أما الدراسات الأجنبية تميل إلى دراسة التأثير العام للتسيير الجبائي على قرارات الاستثمار والتمويل وكذلك على قيمة المؤسسة بشكل أوسع، تشمل عدة دول واقتصادات مختلفة (فرنسا، أمريكا، ألمانيا، إندونيسيا..)، وتستخدم نماذج كمية معقدة وتغطي تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي بشكل شامل مع مقارنة دولية أحياناً.

خلاصة الفصل الأول:

يتناول هذا الفصل الجانب النظري لأهمية التسيير الجبائي كعنصر حيوي في تحسين جودة قرار التمويل داخل المؤسسات الاقتصادية، في البداية، تم التعريف بمفهوم التسيير الجبائي وعلاقته بقرار التمويل، حيث يوضح دور التسيير الجبائي على تخطيط الموارد المالية وضبط التدفقات النقدية. كما ركزا على دور التسيير الجبائي في ترشيد قرار التمويل من خلال تقليل الأعباء الضريبية، الاستفادة من الحوافز الجبائية، وضمان الإمتثال القانوني، مما يعزز قدرة المؤسسة على اتخاذ قرارات تمويلية أكثر فاعلية. وفي الأخير استعرض مجموعة من الدراسات السابقة التي أكدت أهمية التسيير الجبائي في دعم الاستراتيجيات التمويلية وتحقيق الإستقرار المالي للمؤسسات، وبذلك، يخلص الفصل إلى أن التسيير الجبائي ليس مجرد عملية محاسبية، بل هو أداة استراتيجية تساعد في توجيه القرارات التمويلية نحو تحقيق النمو والاستدامة.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية حول أهمية

التسيير الجبائي في ترشيد قرار

التمويل لشركة كوندور

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل إسقاط أهم الجوانب النظرية على الواقع الميداني محاولين إبراز أهمية التسيير الجبائي في ترشيد قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية، من خلال دراسة حالة شركة كوندور إلكترونيكس، وبالاكتفاء على الوثائق المالية والمحاسبية الخاصة بالشركة محل الدراسة. ولتحقيق ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: تقديم شركة كوندور إلكترونيكس.
- المبحث الثاني: مكانة التسيير الجبائي في شركة كوندور إلكترونيكس.
- المبحث الثالث: تحليل أهمية التسيير الجبائي على قرار التمويل في شركة كوندور إلكترونيكس.

المبحث الأول: تقديم شركة كوندور إلكترونيكس

قبل التطرق الى دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي، من الضروري تقديم نظرة عامة حول شركة كوندور إلكترونيكس، باعتبارها الإطار التطبيقي للدراسة، وذلك من خلال التعرف على نشاطها ونشاطها الأساسي، إلى جانب إبراز معالم هيكلها التنظيمي الذي يحدد آلية عملها الداخلي.

المطلب الأول: شركة كوندور إلكترونيكس

شركة كوندور إلكترونيكس «CONDOR ELECTRONICS» هي شركة اقتصادية خاصة، تختص بإنتاج وتسويق الأجهزة الإلكترونية والكهر ومنزلية، نشاطها الرئيسي هو إنتاج الأجهزة الإلكترونية والكهر ومنزلية، وأيضا لديها أنشطة أخرى: نشاط الاستيراد والتصدير، نشاط أشغال عمومية، نشاط البيع على الحال. شكلها القانوني أصبح في 2012م " SPA شركة ذات الأسهم. تنشط الشركة وفقا لأحكام القانون التجاري، حيث حصلت على السجل التجاري في أبريل 2002م، وبدأ نشاطها الفعلي في فيفري 2003م، يتواجد مقرها التجاري بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج، تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ: 80104 متر مربع وهي بملكية كاملة للمؤسسة، يبلغ عدد عمالها سنة 2018م إلى أكثر من 6397 عامل موزعين على الوحدات والمصالح حسب التخصص، ومنهم أكثر من 478 إطار إداري، شركة كوندور إلكترونيكس هي إحدى الشركات المكونة لمجموعة بن حمادي.

أما بالنسبة لإسم كوندور فيعتبر العلامة المسجلة للمؤسسة، حيث تم تسجيلها بهذا الإسم لدى الديوان الوطني لحماية المؤلفات والإبتكارات في 30 أبريل 2003م.

تحصلت الشركة في جانفي 2007م على شهادة الإيزو 9001 نسخة "VERSION2000ISO"، نشاطها في الإنتاج والتسويق وخدمات ما بعد البيع للأجهزة الإلكترونية والكهر ومنزلية.

شهدت شركة كوندور إلكترونيكس عدة مراحل حتى وصلت إلى ماهي عليه الآن، وأولى المراحل هي مرحلة الشراء للبيع أي شراء المنتج وإعادة بيعه، أما المرحلة الثانية هي مرحلة شراء المنتج مفكك كليا ومن ثم إعادة تركيبه مما خفض من سعر منتجاتها في السوق، والمرحلة الثالثة والجوهرية هي مرحلة الإنتاج في هذه المرحلة إستفادت الشركة من المراحل السابقة فأصبحت تتحكم في تقنيات التركيب، فحددت المكونات التي يمكن شرائها محليا أو إنتاجها ذاتيا، وبدأت في الإنتاج المحلي، ولم يتبقى لها سوى أن تسجله بعلامتها التجارية الخاصة، وذلك عن طريق شراء التراخيص، وهذا ما قامت به فعلا حيث قامت بشراء التراخيص من مؤسسة HISENSE الصينية، فأصبحت اليوم علامة مسجلة وذو سمعة دولية.

أما الإستراتيجية التي إختارتها الشركة فهي التوزيع في منتجاتها، وتقوم بالتعريف بآفاقها وغاياتها تحت شعار (رسالة): "الحياة إبتكار" وتسعى لتحقيق الرؤى التالية:

- تعظيم الربح عن طريق تخفيض الأسعار؛

- التواجد عبر كامل الوطن؛

وبالفعل الشركة حققت تقدما كبيرا فيما يخص تخفيض الأسعار، وذلك من خلال استفادتها من التعلم واكتساب الخبرة، كما أنها تتواجد في 48 ولاية، سواء عن طريق نقاط البيع أو المعارض.... وكذلك امتداد صوتها إلى بعض دول العالم مثل (مصر - تونس - فرنسا - الإمارات) والتي تصدر لها منتجاتها.

يتم تقسيم العمل والترتيب السلمي والإداري لدوائر ومصالح شركة "كوندور إلكترونيكس" وفق المسؤوليات ومهام كل إدارة، حيث يشتغل في شركة "كوندور" أكثر من 6397 عامل، يتوزعون على مجمل الهيكل التنظيمي للشركة ما يجعلها من أكبر الشركات الاقتصادية من حيث العمالة في الجزائر، ويمكن تمثيل الهياكل الوظيفية لشركة "كوندور إلكترونيكس"، والتي سيتم توضيح موقع كل من الإدارة المالية والمحاسبة وكذا مصلحة الجباية في الأشكال الموالية:

```

graph TD
    MD[المدير العام] --- IMA[إدارة المالية والمحاسبة]
    MD --- IHR[إدارة الموارد البشرية]
    MD --- IN[إدارة نظم المعلومات]
    MD --- IKMK[إدارة التكيف المركزي]
    MD --- IJSM[إدارة الجودة الشاملة والتنمية المستدامة]
    MD --- IL[إدارة الخدمات اللوجستية]

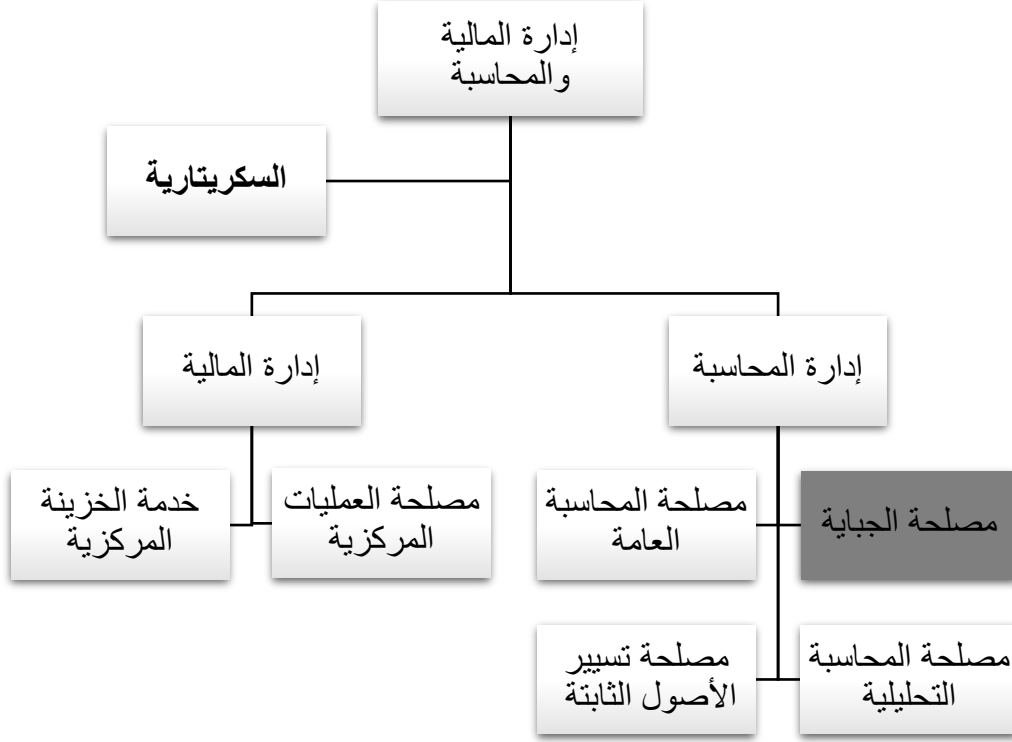
    MD --- IM[إدارة العمليات]
    IM --- IM1[إدارة مبيعات منتجات تكنولوجيا المعلومات]
    IM --- IM2[إدارة مبيعات المنتجات الكهرومنزلية]
    IM --- IMA1[إدارة الاستثمارات والموارد العامة]
    IM --- IMA2[خدمة السلامة الداخلية]
    IM --- IMA3[الإدارة الإقليمية]
    IMA3 --- IMA3_1[الإدارة الإقليمية]
    IMA3_1 --- IMA3_2[الإدارة الإقليمية "العلمة"]

    IM --- U1[وحدة بولسترين]
    IM --- U2[وحدة تصنيع الألواح الشمسية]
    IM --- U3[وحدة تحويل البلاستيك]
    IM --- U4[وحدة المنتجات البيضاء]
    IM --- U5[وحدة منتجات الكمبيوتر]
    IM --- U6[وحدة المنتجات السمراء]
    IM --- U7[وحدة المكيفات]
    IM --- U8[وحدة التلاجات]
  
```

~ 27 ~

يمثل هذا الشكل الهيكل العام لشركة كوندور إلكترونيكس حيث يعتبر المدير العام حلقة الوصل بين المنشأة والموظفين، لأن له خبرة كافية كقائد لإدارة صحيحة والتي تحقق أهداف الشركة، وهذا ما يظهره الهيكل التنظيمي من خلال التنوع في الإدارات وبمعنى آخر يظهر التخصص في إدارة أنشطتها ومواردها، من أجل التسيير السليم للشركة.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للإدارة المالية والمحاسبة

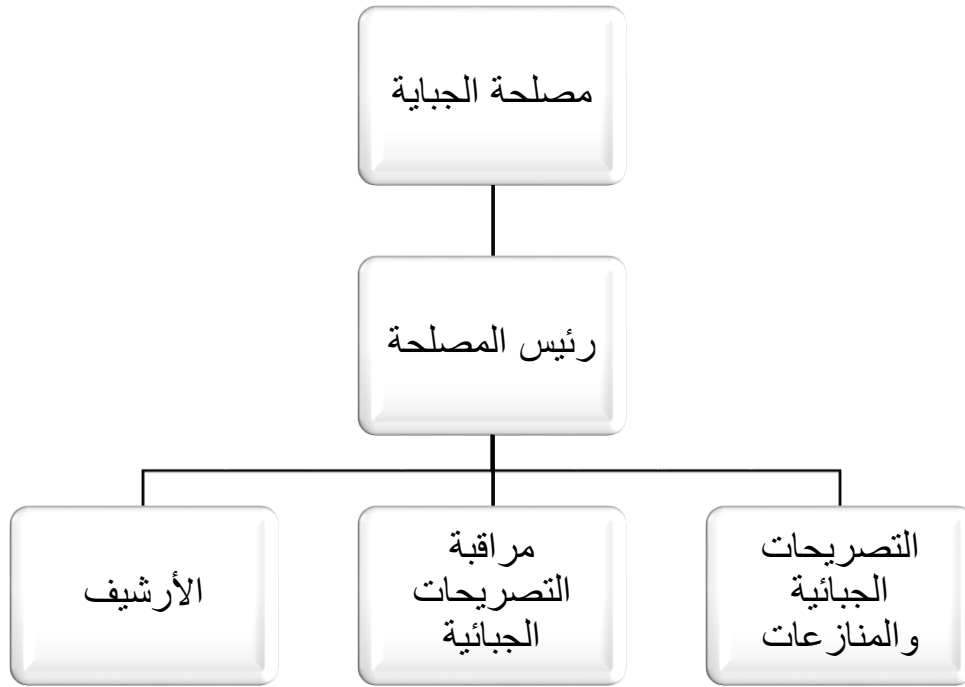


المصدر: مصلحة الموارد البشرية لشركة كوندور إلكترونيكس

تعتبر مديرية المالية والمحاسبة هي القلب النابض للشركة حيث تترجم كل عمليات الإنتاج والبيع إلى أموال تسدد بها تكاليف المنتجات، استلام المبالغ المالية المقابلة للمنتجات المقدمة، كما تضمن السير الحسن للشركة، حيث تنقسم إلى قسمين:

- إدارة المالية والتي تحتوي على مصلحتين، مصلحة خدمة الخزينة المركزية، ومصلحة العمليات المركزية؛
- إدارة المحاسبة والتي تحتوي على أربع مصالح، مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة المحاسبة التحليلية، مصلحة تسيير الأصول الثابتة، مصلحة الجبائية.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمصلحة الجباية



المصدر: مصلحة الجباية لشركة كوندور إلكترونيكس

نظرا للأخطار الجبائية التي تتعرض لها الشركة مما أدى إلى ضرورة إنشاء مصلحة الجباية، والتي تعمل على تقليص كل التكاليف الإضافية التي قد تتحملها جراء عدم درايتها بآخر التعديلات في القانون الجبائي، أصبحت تعطي إدارة شركة كوندور إلكترونيكس أهمية كبيرة جدا لمصلحة الجباية منذ نشأتها سنة 2014م، وهي تعمل على تطويرها وتكوين موظفيها بشكل دائم ووفق آخر التغييرات التي تحدث على القوانين الجبائية، وهذا لتحسين مردوديتهم.

المبحث الثاني: مكانة التسيير الجبائي في شركة كوندور إلكترونيكس

تنظم الجباية في شركة كوندور إلكترونيكس من طرف موظفي مصلحة الجباية والتي تم إنشاءها سنة 2014م حيث تقوم بالتسيير والتدقيق الجبائي، وإعداد التصريحات اللازمة وفي آجال المحددة، كما تستعين بمستشار جبائي للاستفادة من خبرته في المسائل المعقدة.

المطلب الأول: مصلحة الجباية لشركة كوندور إلكترونيكس

أولاً: التسيير الجبائي في شركة كوندور إلكترونيكس

تتم عملية تسيير مصلحة الجباية تحت أمر ورقابة رئيس مصلحة الجباية حيث يتولى مسؤولية التسيير بداية من مراجعة فواتير الشراء والبيع وكل المعطيات إلى غاية التدقيق الجبائي على ما تم إنجازه من طرف موظفي المصلحة التصريحات الجبائية.

تتم عملية التصريحات الجباية من قبل موظف مؤهل بالتصريحات، وأهم التصريحات التي تصرح بها شركة كوندور إلكترونيكس هي:

- G50 : يضم هذا التصريح رقم الأعمال في الشهر و المتمثل فيما يلي : TAP ، TVA ، IRG ،
Autres impôts (RTA) ، DT ، IBS.

- G4 : و هو التصريح بالأرباح و يكون سنوي تدفع مع الميزانية.

- G29 : خاص بالضريبة على الدخل الإجمالي صنف أجور IRG_s

كانت الشركة تسدد مبالغ الضريبة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات DGE ، ومنذ نهاية سنة 2017م وبداية 2018م أصبحت تسدد عن طريق موقع JIBAYATIC.

ثانياً: المسير الجبائي في شركة كوندور إلكترونيكس

قامت الشركة بتتصيب مسير جبائي سنة 2015م وهو حائز على شهادة ليسانس كلاسيك في المحاسبة وخبرة 11 سنة في مجال المحاسبة والجبائية. تتمثل المهمة الأساسية للمسير الجبائي تسيير كل ما تعلق بالضرائب إضافة إلى المراقبة الجبائية. وهو يمثل رئيس مصلحة الجباية حالياً، مكلف بالجبائية وكل ما تعلق بالضرائب وإدارة الضرائب، كانت مصلحة بشخص واحد ثم ازدادت التزامات الشركة مما أدى إلى توسيع المصلحة وإضافة أعوان إضافيين حيث بلغت ثمانية أعوان.

إضافة إلى هذا قامت شركة كوندور إلكترونيكس بالتعاقد مع مستشار جبائي وهذا للاستفادة من خبرته وإستشارته في الإنشغالات التي تخص الجباية، وهذا لتطبيق القانون بشكل جيد وتفاذي الأخطار التي قد تتجم عن عدم فهمه أو سوء تطبيقه، مما قد يعرض الشركة لأخطار جبائية، كما تقوم المصلحة بطرح تساؤلاتها الجبائية للمستشار الجبائي وهو بدوره يقوم بالإجابة عليها، هذا في الحالة العادية وفي إطار التعاقد، لكن في المسائل المعقدة يتم إستشارته، وهو يحاول الإجابة في حالة إيجاده للحلول المناسبة للتساؤلات كما أنه يساعد في تحسين مستوى موظفي المصلحة من الناحية الجبائية.

المطلب الثاني: الإمتيازات الجبائية لشركة كوندور إلكترونيكس

في ظل التحفيزات التي تقدمها الدولة الجزائرية وهذا من أجل تحسين الإقتصاد في البلاد والتشجيع على الإستثمار، تستفيد شركة كوندور من العديد الإمتيازات.

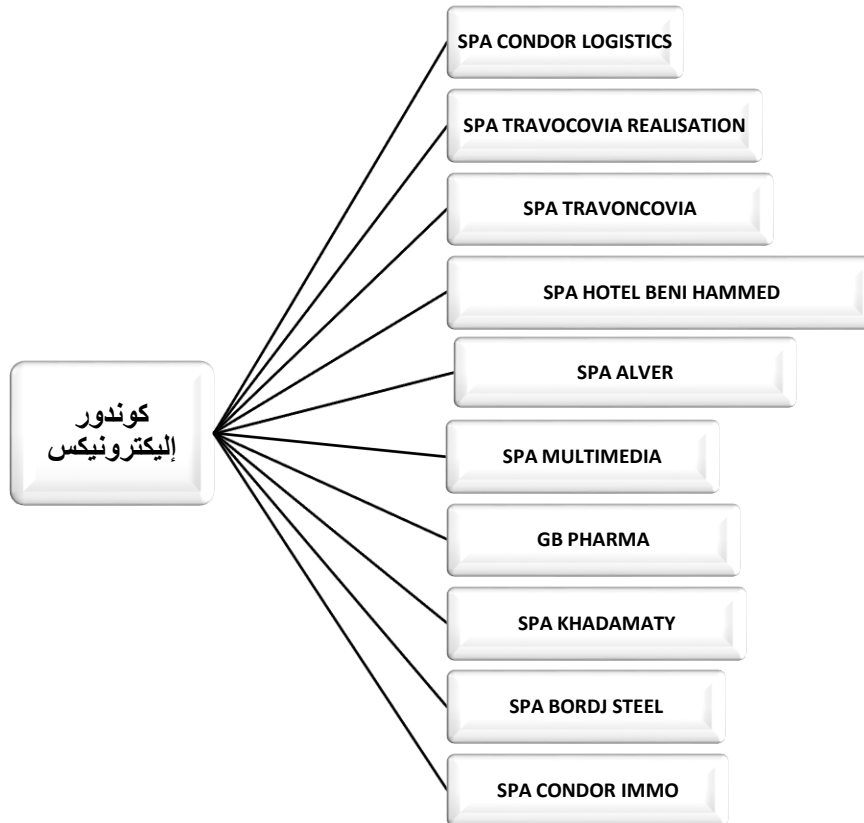
أولاً: الإمتيازات الجبائية من خلال الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار

قامت الشركة بتوسيع نشاطها من خلال الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار، حيث يتم ذلك على مرحلتين وهي مرحلة الإنجاز حيث تستفيد في هذه المرحلة من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA ومن ثم دخولها في مرحلة الإستغلال بتاريخ 2017/04/01 بحيث تستفيد من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS والرسم على النشاط المهني TAP، كما يتم تطبيق معدل التخفيض والمقدر بـ 1% وهذا لمدة 10 سنوات وهذا طبقاً للقرار رقم: SPA CONDOR ELECTRONICS/E/0014/34/2023.

ثانياً: الإمتيازات الجبائية الممنوحة لتجمع الشركات الجبائي

شركة كوندور إلكترونيكس هي المؤسسة الأم لمجمع بن حمادي GROUPE BEN HAMADI لكن في إطار الإمتيازات الجبائية تم إختيارها لنظام الميزانية الموحدة وهو ما يصطلح عليه "بتجمع الشركات الجبائي"، وتم إتباعها لهذا النظام سنة 2017م، وبالتالي تستفيد شركات التجمع من كل الإمتيازات التي سنّها القانون - حيث تكون المعاملات ما بين الشركات معفاة من الرسم على القيمة المضافة (TVA)-، حيث تعتبر شركة كوندور إلكترونيكس هي الشركة الأم، والمجمع يضم 11 شركة تابعة، والتي سنوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): هيكل تجمع الشركات الجبائي لشركة كوندور إلكترونيكس



مصدر: وثائق من مصلحة الجباية

المبحث الثالث: تحليل أهمية التسيير الجبائي على قرار التمويل لشركة كوندور إلكترونيكس.

يهدف هذا المبحث إلى دراسة دور التسيير الجبائي في ترشيد القرارات التمويلية لشركة كوندور إلكترونيكس، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات المالية والضريبية ذات الصلة، وقد شمل الجانب التطبيقي تحليل وزن تمويل الديون ضمن الهيكل المالي، تكلفة المتوسطة المرجحة لراس المال (WACC)، تكلفة الاستدانة بعد الضريبة، معدل الضريبة الفعلي (ETR) بالإضافة إلى التطرق إلى القيمة الحالية للوفر الضريبي والوفورات الضريبية البديلة الناتجة عن الإهلاكات.

تهدف هذه المؤشرات إلى إبراز كيف يمكن للتسيير الجبائي أن يساهم في تقليل تكلفة التمويل وتحسين القرارات المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: مؤشرات الهيكل التمويلي وتكلفته في شركة كوندور إلكترونيكس.

من أجل دراسة دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي، اعتمدنا على العديد من المؤشرات والنماذج التي استخدمت في الدراسات السابقة، وحاولنا إسقاطها على بيانات الشركة محل الدراسة كما يلي:

أولاً: مؤشر نسب التمويل بالديون ضمن الهيكل التمويلي لشركة كوندور إلكترونيكس:

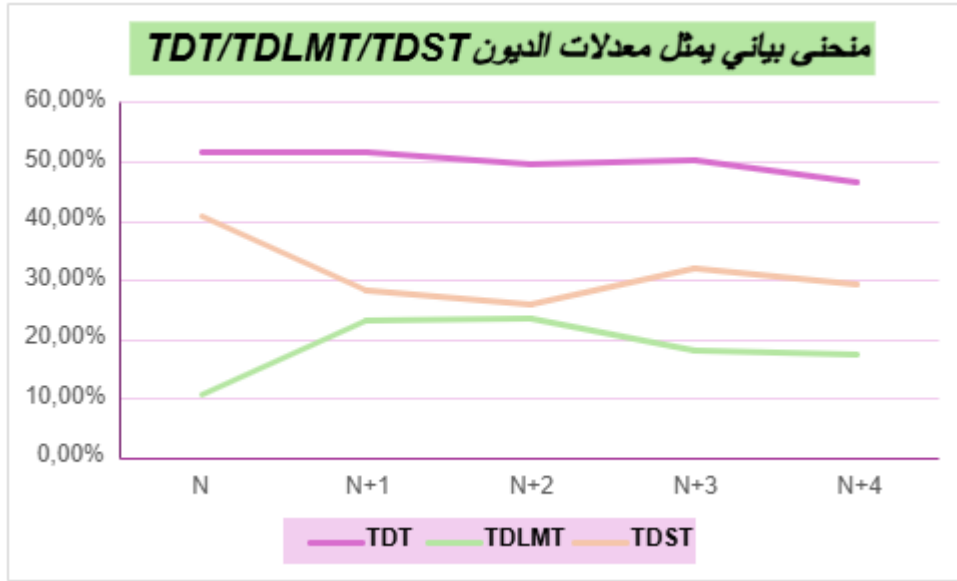
يقيس هذا المؤشر معدل الديون مقارنة بإجمالي الموارد التمويلية للشركة، والغرض منه معرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل بالديون وكسب وفورات ضريبية مقارنة بالأموال الخاصة، وينقسم هذا الأخير إلى ثلاث مؤشرات فرعية، وهما: معدل الديون الإجمالية (TDT)، معدل الديون الطويلة والمتوسطة الأجل (TDLMT)، معدل الديون القصيرة الأجل (TDST).

الجدول رقم (01): معدلات الديون لشركة كوندور إلكترونيكس

المؤشر	طريقة الحساب	2019	2020	2021	2022	2023
TDT	اجمالي الديون/إجمالي الأصول	51,59%	51,70%	49,52%	50,44%	46,56%
TDLMT	ديون طويلة الأجل /إجمالي الأصول	10,89%	23,40%	23,49%	18,33%	17,34%
TDST	ديون قصيرة الأجل/ أجمالي الأصول	40,70%	28,30%	26,03%	32,11%	29,22%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الشركة.

الشكل (01): معدلات الديون لمؤسسة كوندور إلكترونيكس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الشركة.

من خلال الجدول رقم (01) والشكل (01): الذي يعكسان تطور مؤشرات مديونية شركة كوندور إليكترونيكس بين 2019م و2023م مساراً إيجابياً نحو تقليص الاعتماد على التمويل بالديون وتحسين الهيكل المالي العام. ففي سنة 2019م، بلغ معدل إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (TDT) نسبة 51.59%، وهو ما يعني أن أكثر من نصف الأصول كانت ممولة عبر ديون. استمرت هذه النسبة بالارتفاع الطفيف لتصل إلى 51.70% في 2020م، لكنها بدأت بالانخفاض تدريجياً إلى 49.52% في 2021م، ثم 50.44% في 2022م، وصولاً إلى 46.56% في 2023م، ما يعكس توجه الشركة نحو تعزيز استقلالها المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل الخارجي.

أما بالنسبة للديون طويلة الأجل (TDLMT)، فقد ارتفعت بشكل واضح من 10.89% سنة 2019م إلى 23.40% و23.49% في كل من 2020م و2021م على التوالي، قبل أن تبدأ بالانخفاض إلى 18.33% في 2022م و17.34% في 2023م. هذا يدل على فترة توسع استثماري تم تمويلها بالديون طويلة، وهو ما يمكن أن يساهم في رفع الإهلاكات وبالتالي تحقيق وفورات ضريبية مستقبلية.

فيما يخص الديون قصيرة الأجل (TDST)، فقد عرفت انخفاضاً من 40.70% سنة 2019م إلى 28.30% في 2020م، واستمر التراجع ليصل إلى 26.03% في 2021م، قبل أن يرتفع قليلاً في 2022م إلى 32.11%، ثم ينخفض مجدداً إلى 29.22% في 2023م. هذا التذبذب يعكس تحركات الشركة في تسيير سيولتها واحتياجاتها التشغيلية قصيرة الأجل، ويبقى هذا التباين في معدلات إجمالي الديون سواء بالارتفاع أو الانخفاض في شركة كوندور إليكترونيكس خلال فترة الدراسة مرهون بمستوى القروض لكن الملاحظ أن النسبة لم تتجاوز نصف التمويل الكلي مما يدل على استقرار نسبي ما يعكس قدرة الشركة على تسيير التزاماتها الجارية بكفاءة والحفاظ على توازن السيولة ويعتبر هذا الانخفاض في نسب المديونية عنصراً داعماً لتحسين

التصنيف الائتماني للشركة وزيادة ثقة المستثمرين كما يبرز التكامل بين ادارة التمويل والتخطيط الضريبي في استراتيجيتها المالية ،، وبالتالي تستنتج أن سلوك المسير رشيد و عقلاني بسبب اهتمامه بالقروض القصيرة الأجل على حساب بقية مصادر التمويل بالديون الأخرى.

ثانيا: مؤشر التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال

هي متوسط تكلفة مصادر التمويل المختلفة التي تعتمد عليها المؤسسة (كالدون والأموال الخاصة)، موزونة بحسب نسبتها في هيكل التمويل. تمثل هذه التكلفة الحد الأدنى من العائد الذي يجب أن تحققه المشاريع الاستثمارية لضمان الحفاظ على قيمة المؤسسة وتعزيز ربحيتها، حيث ترتبط هذه التكلفة ارتباطاً مباشراً بالأثر الضريبي، حيث إن الفوائد المدفوعة على الديون قابلة للخصم الضريبي، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الديون وبالتالي تقليل تكلفة رأس المال المرجحة ككل، لذلك يُعد تحليل هذا الأثر أداة مهمة في التسيير الجبائي، لأنه يسمح باتخاذ قرارات تمويلية أكثر كفاءة تجمع بين تقليل العبء الضريبي وتحسين الأداء المالي، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$WACC = CE * E / ED + CD * D / ED$$

بحيث تمثل CE تكلفة راس المال، CD تكلفة الديون، E قيمة الاموال الخاصة، D قيمة الديون، ED اموال خاصة والديون وان:

$$CE = ED / RN \text{ و } CD = CF / RN$$

$$ED = D + E$$

بحيث CF فوائد ومصاريف مالية، RN نتيجة الصافية.

والجدول الموالي يوضح حساب التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال

الجدول رقم (02): التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال

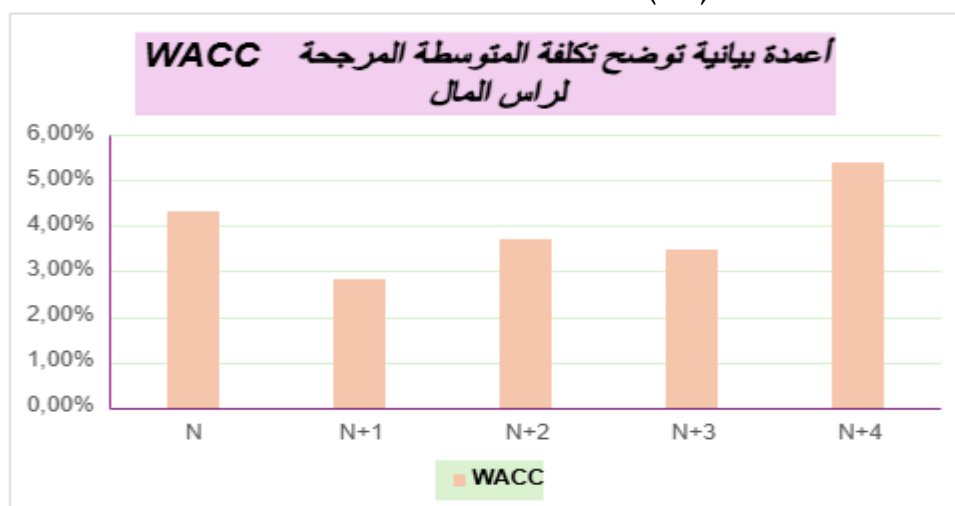
N	الأموال الخاصة E	ديون مالية D	ن الصافية RN	فوائد ومصاريف مالية CF	أموال خاصة + ديون ED	تكلفة الأموال الخاصة CE	تكلفة الديون CD	التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال WACC	نسبة التطور %
2019	428890	45698	23916	26572	885872	2,70%	5,31%	4,31%	116,49 %
	24276	22235	43244	78837	46630				

							4		
76,22%	2,82%	%	%	904342	21701	79479	46750	436838	2020
		4,64	0,88	91776	29949	6103	47139	20379	
							6		
100%	3,70 %	%	%	835549	23311	15067	41377	421770	2021
		5,63	1,80	87349	04036	28563	89553	91816	
							3		
%	3,49 %	%	%	863832	26982	63637	43569	428134	2022
94,32		6,19	0,74	49457	67844	6668	78097	68484	
							2		
%	5,41 %	%	%	842358	33800	21991	39223	450125	2023
146,22		8,62	2,61	27903	54460	30126	22936	98541	
							6		

سنة الأساس: 2021م

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الشركة.

الشكل (02): تكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الشركة.

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أنه تم عرض تكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال لعدة سنوات باستخدام مصادر تمويل مختلفة (الاموال الخاصة، الديون المالية، وغيرها) وذلك من خلال تحليل نسب تطور الموضحة في العمود الاخير، حيث نفترض ان سنة الاساس هي 2021 م نلاحظ تباينا في نسب التطور نتيجة

تغير مكونات الهيكل التمويلي بين الأموال الخاصة والديون المالية في سنة 2019 م، بلغت WACC نسبة 4.31%، أي بزيادة قدرها 16.49% مقارنة بسنة الأساس، ويرجع هذا الارتفاع إلى الاعتماد الكبير على الأموال الخاصة مقابل ديون مالية أقل، مما أدى إلى انخفاض أثر الخصم الضريبي المرتبط بالفوائد، ورفع من التكلفة الحقيقية للتمويل.

في المقابل، شهدت سنة 2020 م انخفاضاً ملحوظاً في تكلفة المتوسطة المرجحة رأس المال إلى 2.82%، أي بانخفاض نسبته 23.78% عن سنة 2021 م، نتيجة ارتفاع نسبي في التمويل بالديون، مما أتاح للمؤسسة الاستفادة من الامتيازات الجبائية المرتبطة بالفوائد القابلة للخصم، وأدى إلى تحسين كفاءة التسيير التمويلي، أما في سنة 2022، فقد ارتفعت WACC إلى 3.49%، بزيادة قدرها 94.32% مقارنة بسنة الأساس، وذلك رغم تراجع طفيف في نسبة الأموال الخاصة، غير أن الانخفاض في تكلفة الديون والتوازن النسبي بين المصادر لم يكن كافياً لتخفيض التكلفة إلى مستويات أدنى. وفي سنة 2023 م، سجلت المؤسسة أعلى تكلفة لرأس المال خلال الفترة، حيث بلغت 5.41%، أي بزيادة قدرها 46.22% عن سنة 2021 م، نتيجة الاعتماد الكامل على الأموال الخاصة بنسبة 100%، وغياب شبه كلي للديون، مما ألغى تأثير الفوائد القابلة للخصم، ورفع من العبء الجبائي المرتبط بالتمويل الذاتي.

من خلال هذه النتائج، يتأكد أن اختيار هيكل التمويل لا يؤثر فقط على التوازن المالي للمؤسسة، بل يمتد أثره إلى الجوانب الجبائية، حيث إن استخدام الديون بنسب معقولة يساهم في تخفيض تكلفة رأس المال من خلال الأثر الجبائي، في حين أن الاعتماد الكلي على الأموال الخاصة يؤدي إلى رفعها. لذلك، فإن احتساب تكلفة رأس المال المتوسطة المرجحة يمثل أداة فعالة لترشيد القرار التمويلي، من خلال الموازنة بين تكلفة الديون وتكلفة رأس المال.

يتبين من الشكل (02): أن تكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال تختلف باختلاف هيكل التمويل المعتمد من طرف المؤسسة. ففي سنة 2020 م، انخفضت التكلفة إلى أدنى مستوى لها (2.82%) نتيجة ارتفاع الاعتماد على الديون، مما يعكس الاستفادة من الأثر الجبائي المترتب عن خصم الفوائد عند حساب الوعاء الضريبي. في المقابل، كما شهدت سنة 2023 م ارتفاعاً في تكلفة رأس المال إلى 5.41% بسبب الاعتماد الكلي على الأموال الخاصة بنسبة 100% دون اللجوء إلى الديون المالية، ما أدى إلى غياب الفوائد القابلة للخصم الضريبي، وبالتالي ارتفاع التكلفة الحقيقية للتمويل.

يُستنتج من ذلك أن اختيار هيكل التمويل ليس فقط قراراً مالياً، بل هو أيضاً قرار جبائي مؤثر على كفاءة التسيير. فكلما زادت نسبة الديون ضمن مصادر التمويل، انخفضت تكلفة رأس المال نتيجة للتخفيض الضريبي، مما يدعم التسيير الجبائي الفعال. ومع ذلك، يجب أن يتم هذا التوجه بحذر، مع مراعاة عدم الإفراط في الاستدانة لتفادي مخاطر الإفلاس وزيادة عبء الفوائد وبالتالي فإن حساب تكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال يساعد المؤسسة على اتخاذ قرارات تمويلية متوازنة، تجمع بين تقليل التكلفة وتحقيق الاستقرار المالي والجبائي على المدى الطويل.

ثالثاً: مؤشر تكلفة الاستدانة بعد الضريبة

تكلفة الاستدانة هي معدل الفائدة الفعلي الذي تدفعه الشركة على ديونها بعد خصم الفائدة من الضرائب، الهدف من هذا المؤشر هو إبراز دور العامل الضريبي في تخفيض تكلفة التمويل بالقروض، وبالتالي تحقيق وفر ضريبي، أي أخذ بعين الاعتبار أثر الضريبة على تكلفة الاستدانة، فإذا افترضنا بأن r هو معدل الفائدة على القرض و t هو معدل الضريبة على أرباح الشركات و CD هي تكلفة الاستدانة بعد الضريبة نتحصل على المعادلة التالية:

$$CD = r(1-t)$$

يمكن الاعتماد في حساب معدل الفائدة الفعلي المرجح للقروض من خلال قسمة إجمالي الفوائد المدفوعة على القروض على قيمة القروض الحالية أو بالعلاقة التالية:

$$r = CD / (1-t)$$

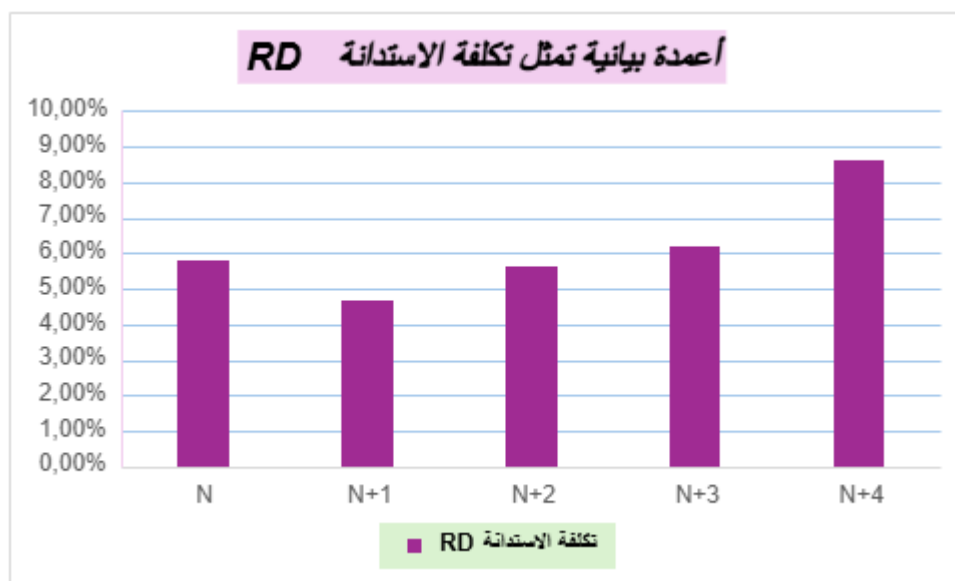
وللإشارة فإن المؤسسة محل الدراسة تخضع لمعدل الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19 % خلال سنوات التالية:

الجدول رقم (03): تكلفة الاستدانة بعد الضريبة لشركة كوندور إلكترونيكس

2023	2022	2021	2020	2019	
10,65 %	7,68 %	6,99%	5,75 %	7,22%	معدل الفائدة المرجح
8,62%	6,19%	5,63 %	4,64%	5,81%	تكلفة الاستدانة بعد الضريبة CD

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الشركة.

الشكل (03): تكلفة الاستدانة بعد الضريبة لمؤسسة كوندور إلكترونيكس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الشركة.

يتضح لنا من الجدول رقم (03) والشكل (03): ان شركة كوندور إلكترونيكس شهدت خلال الفترة الممتدة من 2019م إلى 2023م تغيراً ملحوظاً في كل من معدل الفائدة المرجح وتكلفة الاستدانة بعد الضريبة، ما يعكس تغيرات مهمة في بيئتها التمويلية. في عام 2019م، بلغ معدل الفائدة المرجح 7.22%، ثم انخفض في 2020م إلى 5.75%، أي بنسبة تراجع تقارب 20.36%، وهو ما قد يرتبط بانخفاض أسعار الفائدة في السوق أو إعادة تمويل الديون بشروط أفضل. غير أن هذا الاتجاه انعكس لاحقاً، إذ بدأت تكلفة الدين في الارتفاع تدريجياً، حيث بلغت 6.99% في 2021م، ثم 7.68% في 2022م، وصولاً إلى 10.65% في 2023م، وهو ما يمثل زيادة إجمالية قدرها 85.22% مقارنة بعام 2020. أما تكلفة الاستدانة بعد الضريبة، فقد عرفت نفس الاتجاه، إذ انخفضت من 5.81% في 2019م إلى 4.64% في 2020م، ثم ارتفعت إلى 5.63% في 2021م، و6.19% في 2022م، حتى وصلت إلى 8.62% في 2023م، بزيادة قدرها 85.77% خلال ثلاث سنوات. هذه الزيادة الكبيرة في تكلفة التمويل بعد الضريبة تشير إلى ارتفاع في العبء المالي الذي تتحمله الشركة، وقد تؤثر سلباً على ربحيتها إذا لم يقابلها تحسن في العوائد التشغيلية. من منظور مالي، فإن هذا التصاعد في تكلفة الدين يقلل من فعالية الرافعة المالية ويزيد من المخاطر التمويلية، مما يتطلب مراجعة استراتيجية الشركة فيما يتعلق بهيكل رأس المال ومصادر التمويل المستقبلية، كما نلاحظ أن الأثر الضريبي يخفف من تكلفة الاستدانة، وتجدر الإشارة بأن تكلفة الاستدانة هي دالة متناقصة لمعدل الضريبة، أي أنه كلما ارتفع معدل الضريبة كلما انخفضت تكلفة الاستدانة مع افتراض ثبات بقية العوامل.

المطلب الثاني: مؤشرات الوفورات الضريبية

أولاً: معدل الضريبة الفعلي ETR

يعد من أهم النماذج التي استخدمت على نطاق واسع لقياس التسيير الجبائي حيث يقوم بتقييم العبئ الضريبي الحقيقي الذي تتحمله الشركة بعد تطبيق استراتيجيات التسيير الجبائي، ومن بينها دراسة Silvy Christina و Nico Alexander سنة 2018 م، وبحسب معدل الضريبة الفعلي باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{معدل الضريبة الفعلي ETR} = \frac{\text{الضرائب المدفوعة}}{\text{النتيجة العادية قبل الضرائب}}$$

بحيث الاعباء الضريبية المدفوعة تمثل مجموع الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة.

الجدول رقم (01): معدل الضريبة الفعلي ETR

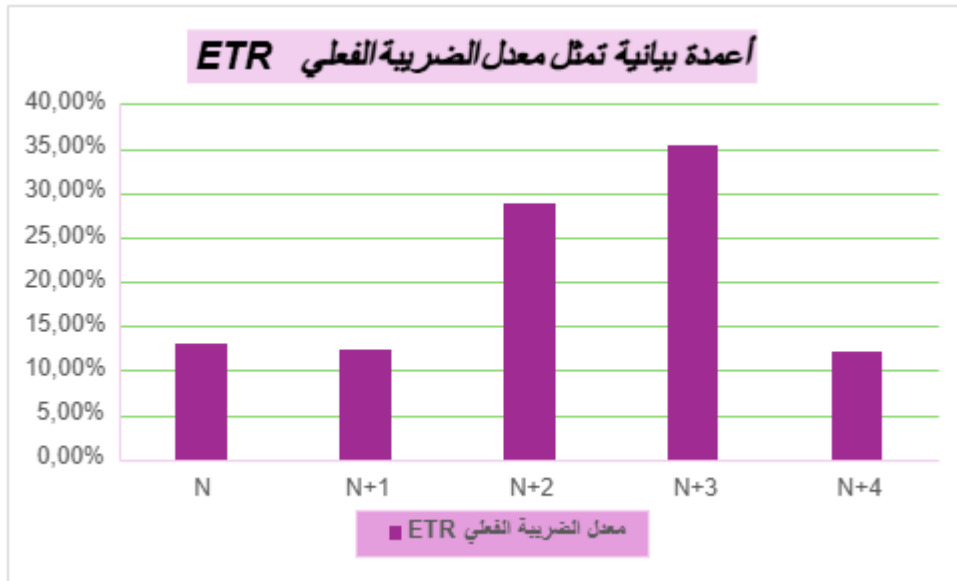
السنوات	مبلغ الضرائب الحالية	مبلغ الضرائب المؤجلة	الضرائب المدفوعة	الضرائب	نتيجة العادية قبل معدل الضريبة الفعلي ETR
2019	288035743	56379157	344414900	2623299830	13,13%
2020	81802610	23238335	105040945	853360378	12,31%
2021	3388615	607581286	610969901	2117698465	28,85%
2022	15001208	316089591	331090799	937465051	35,32%
2023	48712381	252905402	301617783	2500747911	12,06%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الشركة.

من خلال الجدول رقم (01) : يتضح ان هناك تطور في الاعباء الضريبية لشركة كوندور إلكترونيكس خلال الفترة الممتدة من 2019م إلى 2023م، حيث تتوزع الضرائب إلى ضرائب حالية والأخرى مؤجلة مع توضيح للنتيجة العادية قبل الضرائب، نلاحظ أن معدل الضريبة الفعلي ETR شهد تنذباً ملحوظاً خلاله، ففي سنة 2019م بلغت الضرائب الحالية 288035743 دج بينما كانت الضرائب المؤجلة 56379157 دج ليصل مجموع اعباء الضريبة المدفوعة الى 344414900 دج مقابل نتيجة عادية قبل الضرائب قدرها 2623299830 دج مما حقق معدل الضريبة الفعلي بنسبة 13,13% و في سنة 2020 م انخفض المعدل بنسبة 6,25% ، أما في سنة 2021 م ارتفع معدل الضريبة الفعلي بشكل كبير بنسبة زيادة 34%، واستمر الارتفاع في سنة 2022م الى ان يصل معدل الضريبة الى أعلى مستوياته خلال الفترة بنسبة 35,32% بزيادة نسبتها 22,4% وهو ما يعكس عبئاً ضريبياً كبيراً، بحلول سنة 2023م انخفض المعدل مرة أخرى بشكل كبير بنسبة تراجع قدرها 65,85% مقارنة بعام 2022 م ما يدل على تحسن في ادارة الالتزامات الضريبية وربما الاستفادة من بعض الاعفاءات والاصلاحات في الهيكل الضريبي نتج عنه انخفاض جديد في معدل الضريبة الفعلي، عموماً يظهر الجدول تفاوتاً في العبئ الضريبي عبر السنوات المالية مع رجوع التوازن في السنة الاخيرة نلاحظ أن أقل معدل ضريبي فعلي لشركة كوندور إلكترونيكس يقدر ب 12,06 % لسنة 2023 م

وهو افضل نسبة تعكس كفاءة مالية عالية وفعالية في تخفيض اعباء الضريبية مقارنة بالأرباح المحققة ، هذا راجع لعدة إجراءات قامت بها المؤسسة محل الدراسة من أجل تخفيض أعبائها الضريبية او وجود اعفاءات او تخفيضات او حتى تهرب ضريبي ، في حين أنه استمر في الارتفاع خلال السنوات المتبقية من فترة الدراسة ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2022 م بمعدل 35,32% متجاوزا بذلك معدل الضريبة القانوني التي تخضع له المؤسسة بنسبة 19,39% وفق قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لنفس السنة، مما يشير الى ضعف في الاستفادة من الحوافز الضريبية ، وهذا دليل على أن المؤسسة في نمو مرتفع نتيجة ارتفاع أرباحها الخاضعة للضريبة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (01): تغير معدل الضريبة الفعلي لشركة كوندور الإلكترونيكس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الشركة.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة كوندور إلكترونيكس تتبع العديد من الاستراتيجيات من أجل تخفيض العبء الضريبي بغرض ترشيد القرارات التمويلية أهمها الوفورات الضريبية للقروض، سياسة الإهلاك، التحفيزات الجبائية على الاستثمارات، التغير في مخصصات إعادة التقييم والمؤنات... الخ.

ثانيا: مؤشر لقياس القيمة الحالية للوفر الضريبي

التسيير الجبائي يهدف الى اختيار مصادر التمويل التي تحقق أكبر وفر ضريبي ممكن من بينها تمويل بالقروض لاستفادة من خصم فوائدها، وبالتالي فان قياس القيمة الحالية للوفر الضريبي يساعد المسيرين عل تقدير المنافع الضريبية المستقبلية مما يمكنهم من اتخاذ قرارات تمويل أكثر كفاءة، ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية التي استخدمتها دراسة (بن) سويسي حمزة وسليمان عبد الوهاب سنة 2018 م.

القيمة الحالية للوفر الضريبي = (معدل الضريبة * مبلغ القرض * معدل الفائدة المرجح) / تكلفة المتوسطة

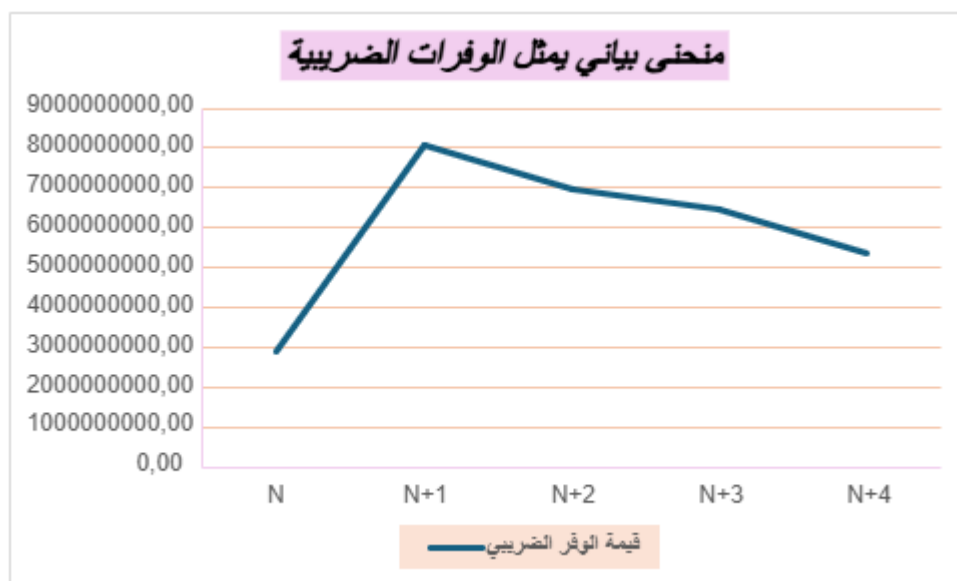
الجدول رقم (02): القيمة الحالية للوفر الضريبي لشركة كوندور اليكترونيكس

السنوات	قيمة القرض	معدل الضريبة	معدل الفائدة المرجح	تكلفة المرجحة لرأس المال	الوفرات الضريبية	نسب التطور
2019	8945475841	19,4454%	7,22%	4,31%	2915582105,82	54,18%
2020	20505330116	19,3339%	5,75%	2,82%	8077888076,82	150,13%
2021	19000485469	19,4143%	6,99%	3,70%	6969498935,26	129,53%
2022	15167783955	19,3931%	7,68%	3,49%	6477850511,19	120,39%
2023	14284117608	19,1189%	10,65%	5,41%	5380728069,79	100%

ملاحظة: سنة الأساس 2023 م نسب تطور الوفورات الضريبية.

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشركة.

الشكل (02): القيمة الحالية للوفر الضريبي لشركة كوندور



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشركة.

تظهر البيانات في الجدول رقم (02) و الشكل (02): نفترض ان 2023 م هي سنة الاساس حيث بلغت قيمة الوفورات الضريبية فيها حوالي **5380728069 دج** بمعدل ضريبي قدره 19,11% ومعدل فائدة مرجحة بنسبة 10,65% وتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال 5,41% اما بالنسبة للقروض فقد بلغت 14284117608 بمقارنة هذه السنة مع السنوات السابقة نلاحظ تراجع تدريجيا في نسبة النمو، ففي سنة 2022 م و سنة 2021 م كانت مرتفعة بنسبة تزيد 20,39% 29,53% على التوالي بينما في سنة 2020 م عرفت نمو سريع الى ان تصل قيمتها الى اقصى ذروتها بنسبة زيادة 50,13% حيث يرجع هذا الارتفاع الوفورات الضريبية أساساً إلى زيادة قيمة القروض بشكل كبير ، حيث تضاعف تقريباً مقارنة بالسنة السابقة، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي الفوائد المدفوعة على هذه الديون. وبما أن الفوائد تُخصم ضريبياً، فإن الزيادة في حجم الفوائد تعني زيادة مباشرة في الوفورات الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل الفائدة المرجعي انخفض من 7.22% إلى 5.75%، ما يشير إلى شروط تمويل أفضل، لكن يبقى الأثر الأكبر في الزيادة الضريبية عائد لحجم القروض، وليس فقط لمعدل الفائدة، اما بالنسبة الى سنة 2019 م فقد كانت الوفورات الضريبية اقل بكثير نسبة تراجع 50,18% مما يجعلها ادنى نسبة حققتها شركة كوندور اليكترونيس في هذه الفترة.

بالتالي، يُظهر تحليل تطور هذه الوفورات أن العامل الحاسم في تحديد قيمتها لا يقتصر فقط على حجم القروض، بل يتأثر أيضاً بشكل كبير بتغيرات معدل الفائدة المرجح. هذا ما يجعل من دراسة الوفر الضريبي أداة أساسية لتوجيه القرار التمويلي نحو خيارات تحقق تخفيضاً جبائياً فعالاً، وتُعزز من كفاءة التسيير المالي والضريبي داخل المؤسسة، والجدول يوضح ذلك.

كما تجدر الإشارة بأن حجم الوفورات الضريبية يتوقف على حجم القروض، أي أنه كلما ارتفعت القروض ارتفع حجم الوفورات الضريبية بسبب ارتفاع أعباء الفوائد التي تخفض من النتيجة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بينهما والتمثيل البياني يوضح ذلك.

وفي الأخير يمكن القول بأن هذا الإجراء مهم جداً للتسيير الجبائي أو المالي من أجل مساعدة الشركة على اتخاذ القرارات التمويلية، فشركة كوندور اليكترونيكس قد اختارت اللجوء للقروض منذ سنة 2019 م إلى غاية سنة 2023 م من فترة الدراسة وهذا بغرض خفض الوعاء الضريبي عن طرق خلق وفورات ضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها الشركة على القروض، أي أن صناع القرار داخل الشركة قاموا بترشيدها إلى أحسن قرار تمويلي بأقل إخضاع ضريبي.

ثالثاً: مؤشر الوفورات الضريبية البديلة نموذج (Wessels (1988 & Titman)

يستخدم هذا المؤشر لقياس أثر المزايا الجبائية التي ليس لها على بالديون على القرار التمويلي ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{إجمالي الإهلاكات} / \text{إجمالي الأصول}.$$

الجدول رقم (03): الوفورات الضريبية البديلة لشركة كوندور اليكترونيكس

السنوات	إجمالي الإهلاكات	مجموع الأصول	الوفورات الضريبية البديلة
2019	12799265993	88587246630	14,45%
2020	15003524784	90434291776	16,59%
2021	16461687242	83554987349	19,70%
2022	18917965775	86383249457	21,90%
2023	22147563121	84235827908	26,29%

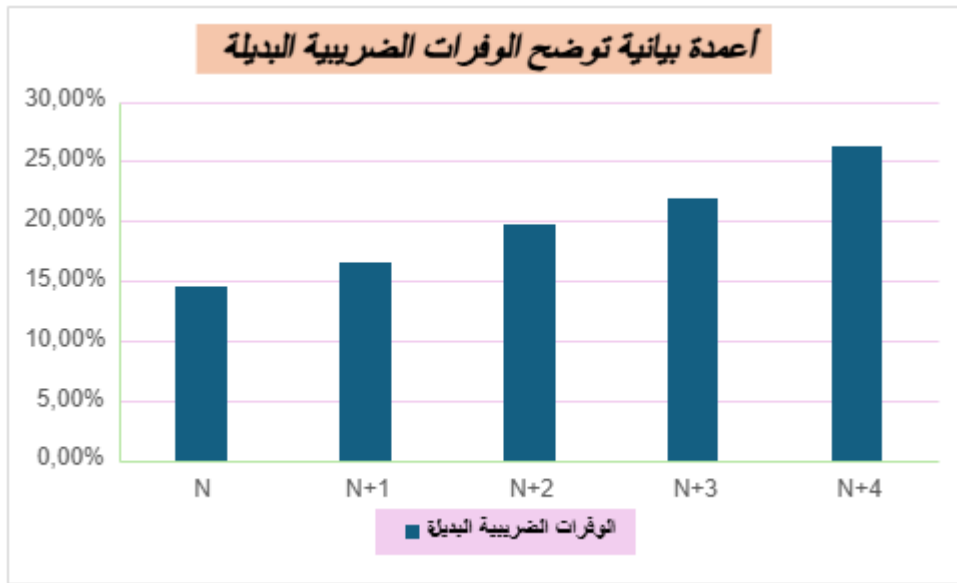
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشركة.

تعتبر الإهلاكات من بين الاستراتيجيات التي تتخذ من طرف الشركة محل الدراسة من أجل تخفيض الوعاء الضريبي وهي بديل عن القروض، إلا أنه من خلال الجدول رقم (03) يوضح بيانات الوفورات الضريبية البديلة لشركة كوندور خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 م إلى سنة 2023 م تحسناً تدريجياً ومستمراً في كفاءتها الضريبية. ففي سنة 2019 م كانت نسبة وفورات ضريبية 14.45%. هذا المعدل ارتفع تدريجياً في

السنوات الموالية، ليصل إلى 16.59% في 2020 م، ثم إلى 19.70% في 2021 م، و 21.90% في 2022 م، وأخيراً 26.29% في 2023 م.

هذا التطور الإيجابي يعكس استراتيجية واضحة من طرف الشركة لزيادة استثماراتها في الأصول القابلة للإهلاك، بما يسمح لها بتحقيق وفورات ضريبية مهمة تقلل من التزاماتها الجبائية. كما يُظهر الجدول أن الشركة رغم بعض التذبذب في إجمالي الأصول، إلا أنها نجحت في تحقيق نمو متوازن في حجم الإهلاك يفوق نمو الأصول، وهو ما يُترجم إلى فعالية في إدارة الأصول الثابتة وتحقيق أقصى استفادة منها من الناحية الضريبية. والشكل يوضح ذلك.

شكل (03): معدل الوفورات الضريبية البديلة لمؤسسة كوندور الإلكترونيكس



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشركة.

الشكل (03): هي عبارة عن ترجمة بيانية للجدول رقم 05، حيث يبين لنا هذا الأخير أن حجم الوفورات الضريبية البديلة تتوقف على حجم الإهلاكات أي كلما ارتفعت أقساط الإهلاك كلما زاد معدل الوفورات الضريبية والعكس صحيح، ولكن إستراتيجية الشركة محل الدراسة هو تحقيق معدلات عالية من الوفورات الضريبية البديلة عن الديون خلال السنوات الأولى من خلال إتباعها طريقة الإهلاك المتناقص أي أن مصاريف الإهلاك كانت منخفضة خلال السنوات الأولى لا سيما سنة 2019 م، أما خلال سنوات اللاحقة حققت الشركة وفر ضريبي لا بأس به من شأنه أن يخفض من الأعباء الضريبية وتعتبر هذه الاستراتيجية بديلة عن اللجوء للقروض، وهذا ما قامت به الشركة محل الدراسة، حيث لاحظنا عند تحليلنا للقيمة الحالية للوفر الضريبي عدم اعتماد الشركة على القروض سنة 2019 م بشكل كبير مقارنة بسنوات الأخرى وفي المقابل سجل أعلى معدل للوفورات الضريبية البديلة سنة 2023 م، وفي الأخير يمكن القول إن الوفورات الضريبية الناتجة

عن أقساط الإهلاك كانت بديلة وعوضت الوفورات الضريبية التي لم تحققها الشركة من خلال عدم اعتمادها على الديون، وهذا يعكس عقلانية ورشاد سلوك المسير في اختيار وترشيد القرارات التمويلية التي من شأنها أن تخفض من الأعباء الضريبية في الشركة.

خلاصة الفصل الثاني:

هدفنا من خلال الفصل الثاني إلى استكشاف العلاقة بين التسيير الجبائي والقرار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة ميدانية على مستوى شركة كوندور اليكترونيكس ELECTRONICS Condor، باعتبارها واحدة من المؤسسات الصناعية الكبرى في الجزائر. وقد ركزنا على تحليل البيانات المالية للفترة الممتدة من 2019 م إلى 2023 م قصد تقييم مدى تأثير الممارسات الجبائية على قرارات التمويل المتخذة داخل الشركة، تم بدايةً تقديم عرض مفصل عن الشركة من حيث طبيعة النشاط، الهيكل التنظيمي وقد تم التركيز بشكل خاص على الكيفية التي تستخدم بها الشركة مختلف الأدوات الجبائية المتاحة لتحقيق وفورات تؤثر على بنية تمويلها، توصلت إلى وجود علاقة واضحة ومباشرة بينهما، إذ يساهم الأول في تقليص العبء الضريبي للمؤسسة، مما يُمكنها من تعبئة موارد مالية بتكلفة أقل، وتعزيز قدرتها على التوسع وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية والجبائية التي تساعد على قياس تأثير التسيير الجبائي على القرار التمويلي، من أبرزها:

- معدل الضريبة الفعلي: لقياس العبء الجبائي الحقيقي؛
- تكلفة الدين: لتحديد تكلفة التمويل بالاقتراض؛
- لتكلفة المرجحة لرأس المال: لتقييم التكلفة الإجمالية لمصادر التمويل المختلفة؛
- معدل الديون: لقياس مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي؛
- الوفرات الضريبية والوفرات الضريبية البديلة: لقياس مدى الاستفادة من التخفيضات الجبائية الناتجة عن خصم الفوائد.

وقد أظهرت النتائج أن اعتماد المؤسسة على تسيير جبائي فعال ساهم في تحقيق وفورات ضريبية معتبرة، وهو ما انعكس إيجاباً على قراراتها التمويلية، لا سيما تلك المتعلقة باللجوء إلى الاقتراض، مستفيدةً من الامتيازات الضريبية المرتبطة به.

الختمة

من خلال هذه الدراسة التي تطرقنا فيها الى التسيير الجبائي والقرار التمويلي حيث تبين أن لكل منهما دورا مهما في توجيه السياسات المالية للمؤسسة، بحيث يركز التسيير الجبائي على تقليل العبء الضريبي بينما القرار التمويلي على كيفية تمويل نشاط المؤسسة باقل تكلفة ممكنة، كما تم التركيز على العلاقة بينهما ، بحيث يمكن أن يؤثر التسيير الجبائي على طبيعة القرار التمويلي ، أما في الجانب الاخر ولتبيان العلاقة بينهما فقد قمنا بدراسة حالة في شركة كوندور إلكترونيكس حيث تمكنا من الوقوف على الكيفية التي يتم بها توظيف التسيير الجبائي لتوجيه قرارات التمويل من خلال دراسة واقع تسييرها الجبائي وتحليل تأثيره على قراراتها التمويلية بالإعتماد على تحليل مجموعة من المؤشرات المالية والضريبية للفترة الممتدة بين 2019م و 2023م ، أهمها معدل الضريبة الفعلي، تكلفة الاستدانة، التكلفة المرجحة لرأس المال...إلخ. وفي الاخير يمكن القول ان التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية اهمية بالغة حيث يمكن للمؤسسة من تعظيم عوائدها وتخفيض تكاليفها الجبائية التي تعتبر العنصر الرئيسي الذي يبني على اساسه قرارته المالية المتمثلة في قرار التمويل والذي يعد من اهم القرارات الاستراتيجية في المؤسسة اذ على اساسه يتحدد مستقبلها هذه الأخيرة، فان كان القرار المالي المتخذ رشيدا فان ذلك يؤدي بالمؤسسة الى تحقيق اهدافها المسطرة مسبقا.

📌 **نتائج الفرضيات:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- التسيير الجبائي يسهم بشكل فعال في تقليل الأعباء الضريبية على شركة كوندور إلكترونيكس مما يؤدي إلى تحسين هيكل رأس المال من خلال تحقيق توازن أمثل بين التمويل بالدين ورأس المال الذاتي، هذا التوازن يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد المالية ويعزز استدامة التمويل على المدى الطويل.
- التسيير الجبائي الفعال يساعد في تقليل الأعباء الضريبية وترشيد قرارات التمويل .
- التنظيم الجيد للسياسة الجبائية يُحقق توازنًا بين التمويل الداخلي والخارجي .
- ضعف التسيير الجبائي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف واتخاذ قرارات تمويلية غير فعّالة.

📌 **نتائج الدراسة:** ومن خلال ما تم عرضه في الجانب النظري والتطبيقي يمكننا سرد مجموعة من النتائج المتوصل إليها، وتلخيص النتائج النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة في العناصر التالية:

- تعتبر عملية التسيير مهمة في تخفيض التكاليف الجبائية مما يساعد المؤسسة في تحقيق الوفورات الضريبية
- تعتبر القرارات التمويلية من اهم القرارات المالية في المؤسسة والتي على اساسها يتم تحديد مستقبلها هذه الأخيرة، فكلما كان القرار المتخذ رشيدا كلما ادى هذا للوصول الى الاهداف المراد تحقيقها
- وجود علاقة بين التسيير الجبائي والقرار التمويلي، حيث تبين أن التسيير الجبائي لا يُعد فقط وسيلة للامتثال الضريبي، بل يؤثر مباشرة في بنية وهيكل التمويل داخل المؤسسة.

- حساب معدلات الديون مكننا في تقييم مدى اعتماد شركة كوندور على الديون مما يساعد في اختيار نوع التمويل (قصير أو طويل الاجل) الذي يؤدي الى تقليل العبء الضريبي من خلال رفع نسبة الديون للاستفادة من الخصم الضريبي مع تجنب خطر الافراط في الاقتراض من اجل تفادي مخاطر التمويل الغير المدروس.
- التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال لها تأثير إيجابياً بالتخفيض في العبء الضريبي، مما سمح بتحسين مردودية الاستثمارات المالية، وأظهر أن للقرارات الجبائية انعكاس مباشر على قدرة المؤسسة على تمويل توسعها بأقل تكلفة ممكنة.
- مؤشر تكلفة الدين تتراجع نسبياً، رغم ارتفاع حجم القروض، وهو ما يؤكد أن المؤسسة نجحت في التفاوض على شروط تمويل ميسرة، مع استغلال الجانب الجبائي لخلق توازن بين المردودية المالية والجبائية.
- التحليل الميداني على شركة كوندور أثبت أن اعتماد المؤسسة على اليات التسيير الجبائي، خاصة تلك المتعلقة بخصم الفوائد المدينة من الوعاء الضريبي، ساهم في تحقيق وفورات ضريبية معتبرة، مما شجّع على اللجوء إلى التمويل بالديون.
- تحليل نسبي لمؤشر معدل الضريبة الفعلي أظهر أن انخفاضه لم يكن نتيجة تغير في السياسة الضريبية، بل نتيجة تخطيط جبائي فعال، من خلال التحكم في بنود المصاريف القابلة للخصم، وعلى رأسها الفوائد على القروض.
- الوفورات الضريبية الناتجة عن خصم الفوائد لها دور في تفضيل التمويل بالاقتراض، إذ تبين أن الشركة كوندور إلكترونيكس تميل إلى زيادة حجم ديونها متى كان ذلك يتيح لها تحقيق وفر جبائي فعلي، ما يعكس وجود وعي جبائي مؤسسي مرتبط بالتحليل المالي.
- الوفورات الضريبية والبديلة تمثلان مكاسب فعلية للمؤسسة، تعزز قدرتها على تعبئة موارد إضافية، وإعادة توجيهها نحو أنشطة استثمارية.
- مؤشر الوفورات الضريبية البديلة أبرز أن اختيار التمويل بالدين في حالات معينة يتجاوز مجرد التفضيل المالي، ليُعبّر عن استراتيجية متكاملة تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة على المدى الطويل.
- التسيير الجبائي يُعدّ أداة استراتيجية في صنع القرار التمويلي، حيث كشفت الدراسة أن شركة كوندور إلكترونيكس لا تتعامل مع التسيير الجبائي كجانب تقني مرتبط فقط بحساب الضريبة، بل توظفه كآلية لتوجيه هيكل التمويل نحو الخيارات الأقل كلفة، من خلال الاستفادة من الامتيازات الجبائية الممنوحة للتمويل بالدين.
- التفاعل بين المؤشرات المدروسة (معدل الضريبة الفعلي، تكلفة الدين، WACC، معدلات الديون، الوفورات) كشف عن وجود تكامل وظيفي بين التسيير الجبائي والقرار التمويلي، حيث لا يمكن الفصل بين تأثير أحدهما على الآخر في إطار اتخاذ القرار المالي الرشيد.
- الدراسة بيّنت أن التحكم في البعد الجبائي يمنح المؤسسة مرونة تمويلية أكبر، ويُساهم في تحسين قدرتها على التفاوض مع الممولين الخارجيين، سواء من حيث الشروط أو من حيث حجم التمويل المتاح.

🌟 **التوصيات:** من خلال التحليل السابق تبين لنا الأهمية الكبيرة التي تتميز بها السياسة الجبائية من خلال تأثيرها على القرار التمويلي للمؤسسة، فاتخاذ المؤسسة للعامل الجبائي في اختيارها لمصادر تمويلها يشكل لها الهيكل التمويلي الأمثل، وقد تعرضت العديد من مؤشرات المالية للتأثير الجبائي على القرار التمويلي للمؤسسة.

🌟 **الاقتراحات:** ومما سبق يمكننا إبداء الاقتراحات التالية:

- ينبغي على المؤسسات الاقتصادية إعتبار التسيير الجبائي جزءاً لا يتجزأ من تخطيطها المالي، وذلك من خلال دمج البعد الجبائي في صياغة قرارات التمويل، وليس الإقتصار على الإمتثال الضريبي فقط؛
- من الضروري دعم الأقسام المالية والجبائية بكفاءات متخصصة قادرة على فهم التشريعات الضريبية وتحليل أثرها على مختلف خيارات التمويل؛
- ينصح الشركات استغلال الفوائد الجبائية للإستدانة باللجوء إلى التمويل بالدين عندما يسمح لها ذلك بتحقيق وفورات ضريبية فعلية، على أن يتم ذلك ضمن حدود تضمن التوازن المالي وتجنب مخاطر الإفراط في المديونية؛
- على الشركات مراقبة مؤشرات الأداء الجبائي بصفة دورية ومن المهم تتبّع مؤشرات مثل معدل الضريبة الفعلي، الوفورات الضريبية، وتكلفة رأس المال، لضبط استراتيجية التمويل وفقاً للتغيرات المالية والتشريعية.
- يُوصى بتعزيز التعاون الداخلي بين الإدارة المالية والإدارة الجبائية لضمان تكامل القرارات المالية والجبائية، وتحقيق أهداف مشتركة في تقليص التكاليف وتعظيم الأرباح؛
- ينصح الشركات في حالات التمويل المعقّدة، يُنصح باللجوء إلى مستشارين جبائيين متخصصين للمرافقة في اتخاذ قرارات تمويلية فعالة ومدعومة قانونياً؛
- يُنصح بمراقبة تطور المؤشرات الجبائية والمالية مثل معدل الضريبة وتكلفة التمويل، لأنها تُظهر مدى تأثير التسيير الجبائي على التمويل؛
- على المؤسسات أن توازن بين التمويل بالدين والتمويل الذاتي، مع استغلال الفوائد الضريبية دون الوصول إلى مديونية مفرطة؛
- يجب أن يكون هناك تنسيق دائم بين من يتخذ القرارات المالية ومن يتولى الأمور الجبائية داخل المؤسسة لضمان أفضل النتائج؛
- من المفيد تدريب الموظفين المسؤولين على فهم العلاقة بين الجباية والتمويل، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات صحيحة؛
- يُستحسن القيام بدراسات دورية داخل المؤسسة لقياس مدى نجاعة التسيير الجبائي في تحسين التكاليف المالية؛

- على المؤسسات الاستفادة من المستجدات الجبائية التي تسمح بتقليل التكاليف، شرط أن يكون ذلك في إطار القانون؛
- لابد من إسناد مهمة التسيير الجبائي المختص جبائي حتى تتمكن المؤسسة من تعظيم المكاسب المحققة من الامتيازات الجبائية؛
- يجب على الشركات ألا تفرط في استخدام الديون ضمن هيكلها التمويلي، لكون المديونية المرتفعة تؤثر على مردودية المؤسسة، وبالتالي فعليها تنويع مصادر تمويلها على الشركات وأن تستغل الامتيازات الجبائية، المتمثلة في الوفر الضريبي الناجم عن الفروض والوفورات الضريبية البديلة الناجمة عن مصادر أخرى غير القروض؛
- على الشركات تخصيص ميزانية خاصة لتنمية الموظفين وتوعيتهم في المجال الضريبي ضرورة الاهتمام بالبحث والتطوير لما له من دور هام في تحسين أداء الشركات من جهة وكونه يعتبر وفر ضريبي هام من جهة أخرى؛
- ضرورة قيام الشركات بدراسة قوانين الضريبة على أرباح الشركات وضريبة على الدخل والاستفادة من المزايا التي يمنحها واستغلال جميع الامتيازات الضريبية من أجل تخفيض العبء الضريبي بصورة أكبر مما هو عليه في الوقت الحاضر؛
- يجب على الشركات القيام باستشارات ضريبية لدى أحد المستشارين الضريبيين من أجل الانتفاع من الميزات والوفورات الضريبية المختلفة؛
- على الشركات الاقتصادية إدارة أصولها بشكل فعال لما لذلك من أثر إيجابي على أدائها المالي.

📌 آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير قد يظل ناقصا بسبب عدم قدرتنا على الإلمام بجميع جوانب الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يشكل هذا البحث منطلقا لبحوث أخرى جديدة بالربط بين ما تم التوصل إليه مع الإضافة لبعض المستجدات، هذا ما يجعلنا نقف أمام أسئلة أخرى تتعلق بالتسيير الجبائي داخل المؤسسة ولهذا نطرحها كإشكاليات لبحوث المستقبلية:

- تحليل دور الرقمنة في تحسين التسيير الجبائي وتأثيره على قرارات تمويل المؤسسات؛
- قياس العلاقة بين جودة الحوكمة الجبائية وكفاءة قرارات التمويل؛
- دور التحفيز الجبائية في توجيه قرارات الاستثمار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة التسيير الجبائي بالأداء المالي للمؤسسة.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- حمزة محمد الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة 2004، الأردن- عمان.
- عبد الغفار حافي، قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- بوربيعة غنية، "محددات اختبار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة - الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- بولفراخ صابر، شطبيبي محمد مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2019 - 2020.
- سالم حيدات، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012م.
- صالح حميداتو، دور المراجعة الجبائية في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير في محاسبة وجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.
- نادية العلي، لتشخيص السير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة والمات 20الخرار، 2014/2015 م

ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

- أشرف سالم عبد الكافي، علي مفتاح النائب، أثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فعالية قرارات منح التمويل المصرفي، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 30، ليبيا، 2018.
- بن نوار عمارة، اختبار قرار التمويل الأمثل وفق فترات حياة المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر. المجلد 21 العدد 01، 2021.
- جمعي محمد صالح، قرار التمويل وتأثيره على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مجمع صيدال (2015-2020) مجلة في البحوث المالية والمحاسبة المجلد 06، العدد 02/31/12/2021 من 238.
- زواق الحواس، مداخلة بعنوان: فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة. 2009.
- صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة"، ا مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 12، 2013.

- عمار بن حميدة، منصر الياس، تأثير قرار التمويل على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة البويرة الجزائر، المجلد 05، العدد 02.
- كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين، دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية المجلد 03، العدد 02، سكيكدة، 102، 2019.

المراجع باللغة الأجنبية

- Nor Shapah.A. W, Tax Planning and Coporate Governance : Effects on Sharholders 'Valuation, Thesis for the degree of Doctor of Philosophy, Faculty of Law, University Of Southampton, UK, 2010
- PIERRE DUFIGOUR introduction ANDRE a la finance dentreprise paris,dunod, 1980

الملاحق

الملحق رقم 01:

البطاقة الفنية لشركة كوندور

اسم الشركة: شركة ذات الأسهم كوندور إلكترونيك SPA CONDOR ELECTRONICS

الرمز التجاري: 

الشكل القانوني: شركة ذات أسهم SPA

رقم السجل التجاري: B046277202

رقم التعريف الجبائي: 000234046277228

تاريخ تأسيس الشركة: 2002/02/09

تاريخ الدخول في الإنتاج: 2002/11/23

العلامة المسجلة: تم تسجيلها في 30 أبريل 2003

قيمة رأسمال: 4.277.000.000,00

رئيس مجلس الإدارة: بن حمادي عبد الرحمان

المدير العام: بن حمادي عمر

العنوان: المنطقة الصناعية طريق مسيلة نهج 70 161 برج بوعريريج 34000 - الجزائر.

البريد الإلكتروني: info@condor.dz

الشركاء الإستراتيجيين: HISENSE. MIDEA. GREE (الصين) و DAEWOO. DONGBU (كوريا الجنوبية) و INTEL. MICROSOFT (الولايات الأمريكية المتحدة و VASTEL (تركيا) و UNIONAIRE (مصر).

الملحق رقم 02:

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8				
Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ				
Exercice clos le: 31/12/2019				
BILAN (ACTIF)				
ACTIF	2019		2018	
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	960 247 895	34 414 763	925 833 131	40 042 026
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	1 302 293 500
Bâtiements	19 268 693 698	4 566 157 582	14 703 536 085	11 603 495 162
Autres immobilisations corporelles	10 421 836 087	6 011 566 774	4 410 269 312	4 783 665 668
Immobilisations en concession	720 570 482	161 245 007	559 325 475	577 899 363
Immobilisations encours	2 410 246 008		2 410 246 008	5 036 286 579
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 927 925 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	434 832 958		434 832 958	465 232 646
Impôts différés actif	27 046 123		27 046 123	
TOTAL ACTIF NON COURANT	57 529 084 034	10 772 384 129	46 756 699 906	28 936 860 766
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	18 625 167 685	1 121 023 634	17 504 144 050	22 331 584 142
Créances et emplois assimilés				
Clients	12 517 138 553	905 858 229	11 611 280 323	12 302 441 140
Autres débiteurs	9 234 599 652		9 234 599 652	7 514 822 638
Impôts et assimilés	474 837 677		474 837 677	277 515 531
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	3 005 684 620		3 005 684 620	4 691 668 652
Tresorerie				
TOTAL ACTIF COURANT	43 857 428 590	2 028 881 864	41 830 546 725	47 118 032 805
TOTAL GENERAL ACTIF	101 386 512 624	12 799 265 993	88 587 246 630	77 054 893 572

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8				
Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ				
Exercice clos le: 31/12/2019				
BILAN (PASSIF)				
CAPITAUX PROPRES	2019		2018	
Capital émis		4 277 000 000		4 277 000 000
Capital non appelé				
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		20 237 979 632		14 676 968 066
Ecart de réévaluation		15 982 401 500		
Ecart d'équivalence (1)				
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		2 391 643 244		5 813 011 475
Autres capitaux propres - Report à nouveau				
Part de la société consolidante (1)				
Part des minoritaires (1)				
TOTAL I		42 889 024 276		24 766 979 532
PASSIFS NON-COURANTS				
Emprunts et dettes financières		8 945 475 841		7 035 036 755
Impôts (différés et provisionnés)		41 575 750		70 506 784
Autres dettes non courantes		657 326 679		745 293 820
Provisions et produits constatés d'avance				
TOTAL II		9 644 378 271		7 851 238 360
PASSIFS COURANTS				
Fournisseurs et comptes rattachés		8 990 836 450		5 981 469 687
Impôts		558 037 220		394 373 697
Autres dettes		2 399 147 525		2 458 142 437
Tresorerie passif		24 105 822 885		35 552 689 806
TOTAL III		36 053 844 083		44 436 675 679
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		88 687 246 630		77 054 893 572

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8				
Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ				
Exercice du: 01/01/2019 au: 31/12/2019				
COMPTE DE RESULTAT				
RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventres de marchandises		2 133 206 762		2 285 286 343
Produits fabriqués		60 659 453 703		90 695 776 358
Production vendue		2 100 840		
Vente de travaux		3 404 731 603		1 351 086 091
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	47 424 188		24 896 547	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes	66 152 068 721		94 287 230 245	
Production stockée ou déstockée		499 289 887		111 767 725
Production immobilisée		271 338 720		156 269 519
Subventions d'exploitation				
Production de l'exercice	66 922 697 329		94 556 267 489	
Achats de marchandises vendues	1 476 437 707		1 638 531 670	
Matières premières	44 312 465 056		68 807 569 508	
Autres approvisionnements	145 421 740		337 477 158	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	728 067		903 000	
Autres consommations	131 010 114		243 292 961	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		8 496 082		33 274 156
Sous-traitance générale	2 001 071 798		1 241 450 086	
Locations	913 785 833		925 346 347	
Services				
Entretien, réparations et maintenance	108 264 154		41 802 808	
Primes d'assurances	133 521 805		116 439 532	
Personnel extérieur à l'entreprise	157 825 124		160 227 404	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	959 417 241		781 120 375	
Publicité	833 946 375		1 184 027 395	
Déplacements, missions et réceptions	144 716 094		228 425 994	
Autres services	1 317 482 946		1 623 688 190	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	52 627 595 777		77 287 028 155	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (VII)		14 295 111 551		17 258 229 334
Charges de personnel	5 182 983 354		5 339 617 318	
Impôts et taxes et versements assimilés	605 477 083		873 941 933	
IV-Excédent brut d'exploitation		8 506 651 113		11 044 670 081

J. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8				
Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ				
Exercice du: 01/01/2019 au: 31/12/2019				
COMPTE DE RESULTAT				
RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		854 288 805		139 209 033
Autres charges opérationnelles	449 895 576		479 834 040	
Dotations aux amortissements	3 889 891 152		1 826 541 349	
Provision			276 421 675	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		39 506 723		
V-Résultat opérationnel		5 060 660 913		8 501 082 049
Produits financiers		219 917 764		437 080 011
Charges financières	2 657 278 837		2 686 431 806	
VI-Résultat financier	2 437 361 063		2 249 351 794	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		2 623 299 830		6 351 730 254
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	288 035 743		568 051 813	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire		56 379 167		29 333 034
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 391 643 244		5 813 011 475

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم 03:

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
NIF 000234046277228				
Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ				
Exercice clos le: 31/12/2020				
BILAN (ACTIF)				
ACTIF	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	965 705 671	136 939 219	828 766 352	828 833 131
Immobilisations corporelles				
Terreins	17 368 695 000		17 368 695 000	17 368 695 000
Bâtiements	18 068 688 994	6 021 545 277	12 047 143 687	14 703 536 085
Autres immobilisations corporelles	11 697 077 858	7 379 348 197	4 317 729 660	4 410 209 312
Immobilisations en concession	720 570 482	179 618 995	540 951 487	569 325 475
Immobilisations en cours	4 695 437 637		4 695 437 637	2 410 246 008
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 928 915 800
Autres titres immobilisés	394 011 385		394 011 385	434 832 956
Prêts et autres actifs financiers non courants	20 951 424		20 951 424	27 046 123
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	59 819 054 124	13 717 651 589	46 101 402 535	46 756 699 905
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	20 120 904 191	185 605 074	19 935 299 117	17 504 144 050
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 905 018 820	1 100 268 120	8 804 750 700	11 611 280 323
Autres débiteurs	9 572 053 297		9 572 053 297	9 234 599 852
Impôts et assimilés	234 308 520		234 308 520	474 837 877
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	5 785 487 604		5 785 487 604	3 005 684 820
Tresorerie				
TOTAL ACTIF COURANT	45 616 762 435	1 285 873 194	44 330 889 241	41 830 546 725
TOTAL GENERAL ACTIF	105 435 816 559	15 003 524 784	90 432 291 776	88 587 246 630

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (PASSIF)

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 300 950 407	20 237 979 532
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	15 982 401 500
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	794 798 103	2 391 643 244
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 328 672 368	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	43 683 820 379	42 889 024 276
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	20 505 330 116	8 945 475 841
Impôts (différés et provisionnés)	12 242 716	41 575 750
Autres dettes non courantes	642 159 538	657 326 679
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	21 159 772 372	9 644 378 271
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	15 882 806 517	8 990 836 450
Impôts	599 403 428	558 037 220
Autres dettes	2 160 656 535	2 399 147 526
Tresorerie passif	6 947 832 543	24 105 822 885
TOTAL III	25 590 698 024	36 053 844 083
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	90 434 291 776	88 587 246 630

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
NIF 000234046277228				
Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ				
Exercice du: 01/01/2020 au: 31/12/2020				
COMPTE DE RESULTAT				
RUBRIQUES	2020	2019		
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		694 214 301		2 133 206 762
Produits fabriqués		32 775 990 784		60 659 453 703
Production vendue		631 000		2 100 840
Vente de travaux		1 241 285 521		3 404 731 603
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	90 724 206		47 424 188	
Chiffre d'affaires net des rabais, remises, ristournes		34 621 397 401		66 152 068 721
Production stockée ou déstockée	233 352 431			499 289 887
Production immobilisée		5 440 476		271 338 720
Subventions d'exploitation				
Production de l'exercice		34 391 485 446		66 922 697 329
Achats de marchandises vendues	543 784 375		1 476 437 707	
Matières premières	21 520 212 915		44 312 465 056	
Autres approvisionnements	21 833 225		145 421 740	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	116 876		726 067	
Autres consommations	98 796 719		131 010 114	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				8 496 062
Sous-traitance générale	998 674 262		2 001 071 798	
Locations	640 337 601		913 785 833	
Entretien, réparations et maintenance	221 365 873		108 254 154	
Primes d'assurances	93 602 430		133 521 605	
Personnel extérieur à l'entreprise	68 440 230		157 825 124	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	274 720 897		959 417 241	
Publicité	96 981 689		833 946 375	
Déplacements, missions et réceptions	8 660 853		144 716 094	
Autres services	873 248 597		1 317 482 946	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	25 459 875 418		52 627 585 777	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		8 931 610 027		14 295 111 551
Charges de personnel	3 433 037 720		5 182 983 354	
Impôts et taxes et versements assimilés	330 423 606		605 477 083	
IV-Excédent brut d'exploitation		5 168 148 700		8 506 651 113

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
NIF 000234046277228				
Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ				
Exercice du: 01/01/2020 au: 31/12/2020				
COMPTE DE RESULTAT				
RUBRIQUES	2020	2019		
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		680 590 926		654 289 806
Autres charges opérationnelles	681 641 429		449 895 576	
Dotations aux amortissements	3 715 237 339		3 889 891 152	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 378 248 545		39 506 723
V-Résultat opérationnel		2 830 109 403		5 060 680 913
Produits financiers		193 380 924		219 917 754
Charges financières	2 170 129 949		2 657 278 837	
VI-Résultat financier		1 976 749 024		2 437 361 083
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		853 360 378		2 823 299 830
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	81 802 610		286 035 743	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire		23 238 335		56 379 157
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		794 798 103		2 391 643 244

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم 04:

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
N.I.F 000234046277228				
Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activite: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MSILA BORDJ BOU ARRIDJ				
Exercice clos le: 31/12/2021				
BILAN (ACTIF)				
ACTIF	2021	2020		
Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net	
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 001 076 663	245 380 648	755 696 014	828 766 352
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	17 356 695 000
Bâtiments	18 068 688 954	6 571 392 636	11 497 296 318	12 047 143 687
Autres immobilisations corporelles	12 573 879 334	6 724 475 745	3 849 403 589	4 317 729 660
Immobilisations en concession	720 570 482	198 392 783	522 177 699	540 751 587
Immobilisations encours	4 941 869 244		4 941 869 244	4 666 437 637
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 928 915 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	356 747 170		356 747 170	394 011 385
Impôts différés actif	616 289 994		616 289 994	20 951 424
TOTAL ACTIF NON COURANT	61 564 734 654	15 739 641 813	45 825 092 841	46 101 402 535
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	15 583 525 039		15 583 525 039	19 935 299 117
Créances et emplois assimilés				
Clients	11 006 954 960	722 045 426	10 284 909 532	8 805 750 700
Autres débiteurs	9 515 721 215		9 515 721 215	9 572 063 297
Impôts et assimilés	351 080 420		351 080 420	234 308 520
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Tresorerie	1 994 658 300		1 994 658 300	5 785 487 604
TOTAL ACTIF COURANT	38 451 939 936	722 045 426	37 729 894 508	44 332 689 241
TOTAL GENERAL ACTIF	100 016 674 591	16 461 687 242	83 554 987 349	90 434 091 776

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
N.I.F 000234046277228				
Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activite: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MSILA BORDJ BOU ARRIDJ				
Exercice clos le: 31/12/2021				
BILAN (PASSIF)				
	2021	2020		
CAPITAUX PROPRES				
Capital émis	4 277 000 000		4 277 000 000	
Capital non appelé				
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 336 596 783		20 300 950 407	
Ecart de réévaluation	15 982 401 500		15 982 401 500	
Ecart d'équivalence (1)				
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	(-1 506 728 553)		794 796 103	
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3 087 822 095		2 328 672 368	
Part de la société consolidante (1)				
Part des minoritaires (1)				
TOTAL I	42 177 091 816		43 683 820 379	
PASSIFS NON-COURANTS				
Emprunts et dettes financières	19 000 485 469		20 505 330 116	
Impôts (différés et provisionnés)			12 242 716	
Autres dettes non courantes	627 072 397		642 199 538	
Provisions et produits constatés d'avance				
TOTAL II	19 627 557 867		21 159 772 372	
PASSIFS COURANTS				
Fournisseurs et comptes rattachés	11 563 535 628		15 882 806 517	
Impôts	430 809 147		599 403 428	
Autres dettes	2 295 469 963		2 160 656 535	
Tresorerie passif	7 459 522 906		6 947 832 543	
TOTAL III	21 760 337 666		25 590 699 024	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	83 554 987 349		90 434 291 776	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
N.I.F 000234046277228				
Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activite: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MSILA BORDJ BOU ARRIDJ				
Exercice du: 01/01/2021 au: 31/12/2021				
COMPTE DE RESULTAT				
RUBRIQUES	2021	2020		
DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués	1 199 357 743		694 214 301	
Production vendue	31 236 444 101		32 775 990 784	
Prestations de services	199 645		631 000	
Vente de travaux	1 399 533 136		1 241 285 521	
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	1 280 773		90 724 206	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes	33 834 273 853		34 621 387 401	
Production stockée ou déstockée	7 322 360 428		233 352 431	
Production immobilisée	5 378 977		3 440 476	
Subventions d'exploitation				
Production de l'exercice	26 517 292 402		34 391 485 446	
Achats de marchandises vendues	907 298 141		543 784 375	
Matières premières	16 662 676 015		21 620 212 915	
Autres approvisionnements	119 166 961		21 933 225	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services			115 876	
Autres consommations	142 874 313		98 796 719	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	2 473 535			
Sous-traitance générale	652 394 360		968 674 252	
Locations	645 967 486		640 337 601	
Entretien, réparations et maintenance	90 991 443		221 365 873	
Primes d'assurances	85 523 873		93 602 430	
Personnel extérieur à l'entreprise	34 063 193		68 440 230	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	74 291 852		274 720 897	
Publicité	238 016 280		95 981 669	
Déplacements, missions et réceptions	16 482 449		8 680 853	
Autres services	1 119 567 755		873 248 597	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	20 786 740 588		25 459 875 418	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	5 730 551 814		8 931 610 027	
Charges de personnel	3 850 623 554		3 433 037 720	
Impôts et taxes et versements assimilés	294 406 130		330 423 606	
IV-Excédent brut d'exploitation	1 785 522 130		5 168 148 700	

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
N.I.F 000234046277228				
Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activite: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MSILA BORDJ BOU ARRIDJ				
Exercice du: 01/01/2021 au: 31/12/2021				
COMPTE DE RESULTAT				
RUBRIQUES	2021	2020		
DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	
Autres produits opérationnels	553 514 652		680 590 926	
Autres charges opérationnelles	291 700 978		681 641 429	
Dotations aux amortissements	2 513 365 198		3 715 237 339	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions	571 102 001		1 378 248 545	
V-Résultat opérationnel	105 072 607		2 830 109 403	
Produits financiers	108 332 964		193 380 924	
Charges financières	2 331 104 036		2 170 129 949	
VI-Résultat financier	2 222 771 072		1 976 749 024	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	2 117 688 465		853 360 378	
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	3 388 615		81 802 610	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	607 581 286		23 238 335	
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 606 728 663		794 796 103	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم 05:

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2022

BILAN (ACTIF)

	2022	2021
	Montants Bruts	Net
ACTIFS NON COURANTS		
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif		
Immobilisations incorporelles	1 101 873 432	725 873 745
Immobilisations corporelles		
Terrains	17 356 695 000	17 356 695 000
Bâtiments	20 321 084 897 7	12 700 232 625
Autres immobilisations corporelles	13 219 581 177 10	10 078 735 171 3
Immobilisations en concession	720 570 482	503 603 811
Immobilisations encours	1 925 348 934	1 925 348 934
Immobilisations financières		
Titres mis en équivalence		
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800	5 928 915 800
Autres titres immobilisés		
Prêts et autres actifs financiers non courants	195 591 897	195 591 897
Impôts différés actif	356 602 212	356 602 212
TOTAL ACTIF NON COURANT	61 126 263 835	42 833 719 030
ACTIF COURANT		
Stocks et encours	22 619 716 775	22 619 716 775
Créances et emplois assimilés		
Clients	9 442 365 943	10 284 909 532
Autres débiteurs	10 329 253 588	10 329 253 588
Impôts et assimilés	314 928 119	314 928 119
Autres créances et emplois assimilés		
Disponibilités et assimilés		
Placements et autres actifs financiers courants		
Trésorerie	1 468 686 970	1 468 686 970
TOTAL ACTIF COURANT	44 174 951 397	37 729 894 508
TOTAL GENERAL ACTIF	105 301 215 233	80 563 613 538

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2022

BILAN (PASSIF)

	2022	2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 336 596 783	20 336 596 783
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	15 982 401 500
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	636 376 668	(1 508 728 563)
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1 581 093 532	3 087 822 095
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	42 813 468 484	42 177 091 816
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	15 167 763 955	19 000 485 459
Impôts (différés et provisionnés)	56 401 808	
Autres dettes non courantes	611 945 256	627 072 397
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	15 836 131 020	19 627 557 867
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	12 274 400 887	11 563 535 628
Impôts	352 910 297	430 809 147
Autres dettes	2 247 974 138	2 296 469 983
Trésorerie passif	12 858 364 628	7 459 522 906
TOTAL III	27 733 649 952	21 750 337 666
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	86 383 249 457	83 554 987 349

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2022 au 31/12/2022

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2022	2021
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises	533 253 126	1 199 357 743
Produits fabriqués	28 206 040 002	31 236 444 101
Production vendue	16 817 375	199 645
Vente de travaux	2 066 556 249	1 399 533 136
Produits annexes		
Rabais, remises, ristournes accordés		1 260 773
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes	30 822 666 753	33 834 273 853
Production stockée ou déstockée	4 839 259 637	7 322 360 428
Production immobilisée	1 691 617	5 378 977
Subventions d'exploitation		
Production de l'exercice	35 663 618 208	26 517 292 402
Achats de marchandises vendues	426 304 583	907 298 141
Matériaux premières	23 674 666 465	16 662 576 015
Autres approvisionnements	72 065 481	119 156 961
Variations des stocks		
Achats d'études et de prestations de services	5 089 097	
Autres consommations	242 197 774	142 874 313
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	22 307 999	2 473 535
Sous-traitance générale	598 561 053	652 394 360
Locations	454 191 222	645 967 486
Services	108 788 152	90 991 443
Primes d'assurances	88 271 716	85 523 873
Personnel extérieur à l'entreprise	29 686 658	34 063 193
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	39 867 072	74 291 652
Publicité	199 464 835	238 016 280
Déplacements, missions et réceptions	31 781 224	16 492 449
Autres services	901 838 634	1 119 567 755
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs		
II-Consommations de l'exercice	26 851 285 973	20 786 740 588
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	8 812 412 235	5 730 551 814

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2022 au 31/12/2022

COMPTE DE RESULTAT ...

RUBRIQUES	2022	2021
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	3 570 933 544	3 650 623 554
Impôts et taxes et versements assimilés	60 420 607	294 406 130
IV-Excédent brut d'exploitation	5 181 058 082	1 785 522 130
Autres produits opérationnels	861 455 519	553 514 652
Autres charges opérationnelles	341 708 845	291 700 978
Dotations aux amortissements	2 669 706 278	2 513 365 198
Provision		
Pertes de valeur		
Reprise sur pertes de valeur et provisions	176 551 500	571 102 001
V-Résultat opérationnel	3 227 659 978	105 072 607
Produits financiers	408 072 917	108 332 964
Charges financières	2 698 267 844	2 331 104 036
VI-Résultat financier	2 290 194 926	2 222 771 072
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	937 465 051	2 117 698 465
Eléments extraordinaires (produits) (*)		
Eléments extraordinaires (charges) (*)		
VIII-Résultat extraordinaire		
Impôts exigibles sur résultats	15 001 208	3 388 615
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	316 089 591	607 581 286
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	636 376 668	1 506 728 563

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم 05:

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le: 31/12/2023

BILAN (ACTIF)

	2023	2022
ACTIF		
Actif immobilisé	1 000 000 000	1 000 000 000
Actif circulant	1 000 000 000	1 000 000 000
TOTAL ACTIF	2 000 000 000	2 000 000 000

Scanné avec CamScanner

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le: 31/12/2023

BILAN (PASSIF)

	2023	2022
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé	22 654 066 914	20 336 596 783
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	16 962 401 500	15 982 401 500
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)	2 199 130 126	635 376 658
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		1 581 053 532
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	45 012 598 541	42 813 468 484
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	14 284 117 608	15 167 783 955
Impôts (différés et provisionnés)	6 143 928	56 401 808
Autres dettes non courantes	315 338 115	611 945 250
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	14 605 599 652	15 836 131 020
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	10 944 581 412	12 274 400 887
Impôts	405 426 439	352 910 297
Autres dettes	2 447 634 295	2 247 974 138
Troisième passif	10 819 967 566	12 658 394 628
TOTAL III	24 617 629 714	27 733 649 952
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	64 235 827 908	86 383 249 457

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



Scanné avec CamScanner

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du: 01/01/2023 au: 31/12/2023

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2023	2022
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		208 653 632
Produits fabriqués	64 196 862 499	533 253 126
Prestations de services	6 241 176	18 617 375
Vente de travaux	1 578 933 595	2 066 566 249
Produits annexes		
Rabais, remises, ristournes accordés	1 513 645	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes	65 989 177 358	30 822 668 753
Production stockée ou déstockée	4 079 206 506	4 839 259 637
Production immobilisée	17 473 800	1 691 617
Subventions d'exploitation		
Production de l'exercice	61 927 444 651	35 663 618 208
Achats de marchandises vendues	149 353 258	426 304 583
Matières premières	43 768 255 111	23 674 886 465
Autres approvisionnements	376 018 793	72 605 481
Variations des stocks		
Achats d'études et de prestations de services	1 280 581 717	5 089 097
Autres consommations	711 808 278	242 197 774
Rabais: remises, ristournes obtenus sur achats	20 497 652	22 307 999
Services		
Sous-traitance générale	1 321 483	598 561 053
Locations	109 642 993	454 191 222
Entretien, réparations et maintenance	997 742 496	108 788 162
Primes d'assurances	114 193 250	88 271 716
Personnel extérieur à l'entreprise	24 625 625	29 686 658
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	115 446 507	39 867 072
Publicité	226 403 343	199 464 635
Déplacements, missions et réceptions	45 303 685	31 781 224
Autres services	1 242 039 225	901 838 634
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs		
II-Consommations de l'exercice	49 142 238 117	26 851 205 973
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	12 785 206 534	8 812 412 235

.. la suite sur la page suivante

Scanné avec CamScanner

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du: 01/01/2023 au: 31/12/2023

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2023	2022
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	3 976 418 716	3 570 933 544
Impôts et taxes et versements assimilés	68 272 029	60 420 607
IV-Excédent brut d'exploitation	8 740 515 789	5 181 058 082
Autres produits opérationnels	164 340 197	881 465 519
Autres charges opérationnelles	247 063 107	341 708 845
Dotations aux amortissements	3 319 637 961	2 669 706 278
Provision		
Pertes de valeur		
Reprise sur pertes de valeur et provisions	53 532 164	176 551 500
V-Résultat opérationnel	5 373 787 083	3 227 669 978
Produits financiers	607 015 288	408 072 917
Charges financières	3 380 054 460	2 688 267 844
VI-Résultat financier	2 873 039 172	2 290 184 026
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	2 500 747 911	937 465 051
Eléments extraordinaires (produits) (*)		
Eléments extraordinaires (charges) (*)		
VIII-Résultat extraordinaire		
Impôts exigibles sur résultats	48 712 381	15 001 208
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	262 905 402	316 089 591
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	2 199 130 126	639 978 658

(*) A détailler sur état annexe à joindre



Scanné avec CamScanner

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
–	الإهداء
–	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
VI	قائمة الاختصارات
أ-ج	مقدمة
01	الفصل الأول:
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التسيير الجبائي وقرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية
03	المطلب الأول: ماهية التسيير الجبائي
07	المطلب الثاني: قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية
13	المبحث الثاني: دور التسيير الجبائي في قرار التمويل
13	المطلب الأول: تأثير التسيير الجبائي في مرحلة التمويل
15	المطلب الثاني: فعالية التسيير الجبائي في اتخاذ قرار التمويل
20	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
20	المطلب الأول: دراسات عربية وأجنبية
21	المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
23	خلاصة الفصل الأول
24	الفصل الثاني:
25	تمهيد
26	المبحث الأول: تقديم شركة كوندور إلكترونيكس

26	المطلب الأول: شركة كوندور إلكترونيكس
27	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة كوندور إلكترونيكس
29	المبحث الثاني: مكانة التسيير الجبائي في شركة كوندور إلكترونيك
30	المطلب الأول: مصلحة الجباية لشركة كوندور إلكترونيكس
30	المطلب الثاني: الإمتيازات الجبائية لشركة كوندور إلكترونيكس
32	المبحث الثالث: تحليل أهمية التسيير الجبائي على قرار التمويل لشركة كوندور إلكترونيكس.
32	المطلب الأول: مؤشرات الهيكل التمويلي وتكلفته في شركة كوندور إلكترونيكس.
39	المطلب الثاني: مؤشرات الوفورات الضريبية
46	خلاصة الفصل الثاني
48	الخاتمة
54	قائمة المراجع
57	الملاحق
64	فهرس المحتويات

